

تقرير حقوق الإنسان في الأردن لعام 2021

الملخص التنفيذي

المملكة الأردنية الهاشمية نظام ملكي دستوري بحكمه الملك عبد الله الثاني بن الحسين. يمنح الدستور للملك السلطة التنفيذية والتشريعية النهائية. يتالف البرلمان متعدد الأحزاب من 130 عضواً منتخبأً من قبل الشعب (مجلس النواب) ومجلس الأعيان الذين يعينهم الملك. تجرى انتخابات مجلس النواب كل أربع سنوات تقريباً، وأخرها جرت في نوفمبر/تشرين الثاني 2020. أبلغت المنظمات غير الحكومية المحلية عن بعض الاضطرابات المتعلقة بكورونا-19 أثناء إجراء الانتخابات، لكنها قدرت أن التصويت كان عموماً حراً ونزيهاً.

تتولى مديرية الأمن العام مسؤولية إنفاذ القانون، وترفع تقاريرها إلى وزارة الداخلية. شترك مديرية الأمن العام ودائرة المخابرات العامة في مسؤولية الحفاظ على الأمن الداخلي. أما دائرة المخابرات العامة فترفع تقاريرها مباشرة إلى الملك. تتبع القوات المسلحة إدارياً لوزير الدفاع، وتلعب دوراً داعماً في الأمن الداخلي. ليست هناك وزارة منفصلة للدفاع، إذ أن رئيس الوزراء هو أيضاً وزير الدفاع. احتفظت السلطات المدنية بسيطرة فعالة على قوات الأمن. ووردت تقارير موثوقة حول ارتكاب أفراد من قوات الأمن بعض الانتهاكات.

شملت أهم قضایا حقوق الإنسان تقارير موثوقة عما يلي: التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة في المنشآت الحكومية؛ والاعتقال والاحتجاز التعسفیان؛ والسجنا والمعتقلون السياسيون؛ والتدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصية؛ والقيود الخطيرة على حرية التعبير والإعلام، من بينها وجود قوانین جنائية على التشهير والرقابة؛ والقيود الخطيرة على حرية الإنترنوت؛ والتدخل التنظيم أو تمويل أو تشغيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛ والافتقار إلى التحقيق والمساءلة بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر العنف الأسري أو عنف العشير والعنف الجنسي والممارسات الضارة الأخرى؛ والجرائم التي تنطوي على عنف أو تهديدات بالعنف والتي تستهدف المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولون جنسياً وحاملي صفات الجنسين؛ والقيود الكبيرة على حرية العمل في تكوين الجمعيات (مثل التهديدات ضد النشطاء المدافعين عن حقوق العمال).

استمر إفلات الحكومة من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، رغم اتخاذ الحكومة بعض الخطوات المحدودة للتحقيق مع المسؤولين الذين ارتكبوا انتهاكات ومقاضاتهم ومعاقبتهم. لم تكن المعلومات المتعلقة بنتائج هذه الإجراءات متاحة للجميع في كل القضايا. واتخذت الحكومة خطواتاً لتحديد المسؤولين الضالعين في الفساد العام والتحقيق معهم ومقاضاتهم ومعاقبتهم. أدين وزير سابق ورئيس وكالة بجرائم تتعلق بالفساد كلاً على حدة، لكن الشفافية المحدودة أثناء التحقيقات والمحاكمات ساهمت في ظهور تصورات شعبية حول الإفلات من العقاب.

القسم 1. احترام كرامة الشخص

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية

لم ترد تقارير حول ارتكاب الحكومة أو عملائها أي أعمال قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع. كانت هناك تطورات بشأن قضايا الوفاة أثناء الاحتجاز من السنوات السابقة.

بعد وفاة شخص لم يذكر اسمه في مستشفى إربد في أغسطس/آب، أعربت منظمة غير حكومية عن قلقها من عدم وجود معلومات كافية متاحة للجمهور لاستبعاد الحرمان من الحياة بشكل تعسفي أو غير قانوني على يد قوات الأمن. وفي أغسطس/آب أيضاً، عقب أنباء عن انتشار شخص محتجز لدى الأجهزة الأمنية، ادعى أفراد الأسرة أن هذا الشخص قُتل أثناء الاحتجاز.

حتى أكتوبر/تشرين الأول، لم يكن هناك ما يشير إلى إجراء السلطات مزيداً من التحقيقات في مزاعم المنظمات غير الحكومية حول وفاة صبي يبلغ من العمر 15 عاماً، تم تعريفه على أنه فواز، أثناء الاحتجاز في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 في مركز احتجاز الأحداث في مأدبا. وأدى تحقيق سابق إلى وقف نقل السجناء الأحداث بين مراكز احتجاز معينة، لكنه لم يبحث في ملابسات وفاة فواز.

أما قضية الفاحصين الطبيين الثلاثة، الذين أحيلوا إلى محكمة صلح جراء الزرقاء في عام 2019 على خلفية وفاة بلال عموش عام 2018، الذي زعم تعرضه للتعذيب بعد اعتقاله من قبل مديرية الأمن العام، فقد ظلت معلقة لدى وزارة العدل.

يُحاكم ضباط الشرطة فيمحاكم الشرطة عندما يواجهون عقوبات جنائية أو إدارية. كررت المنظمات غير الحكومية والمركز الوطني لحقوق الإنسان، وهو منظمة شبه حكومية، دعواتها لمحاكمة ضباط الشرطة المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في محاكم مدنية مستقلة بدلاً من محاكم الشرطة، والتي تقع تحت إشراف وزارة الداخلية وتعتبر أقل استقلالية، بحسب عدة منظمات غير حكومية. وكثيراً ما اشتكىت المنظمات غير الحكومية من عدم تمكّنها من الوصول إلى معلومات حول نتائج القضایا.

ب. الاختفاء

لم تكن هناك تقارير معروفة عن حالات الاختفاء على يد السلطات الحكومية أو من ينوب عنها.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور التعذيب، بما فيه إلحاق الأذى النفسي على يد موظفي الدولة، وينص على عقوبات بالسجن تصل إلى ثلاثة سنوات عقاباً على التعذيب، مع عقوبة قد تصل مدتها إلى 15 سنة في حال وقوع إصابة

خطيرة. ومع أن القانون يحظر هذه الممارسات، أفادت المنظمات غير الحكومية، الدولية والمحلية، بوقوع حوادث التعذيب وإساءة المعاملة في مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة والأمن. ووجد محامون معنيون بحقوق الإنسان أن قانون العقوبات مبهم، وأيدوا تعديله كي يعرف "التعذيب" بشكل أكثر وضوحاً ويعزّز التوجيهات المتعلقة بإصدار الأحكام. طبقاً لمسؤولين حكوميين، فقد تم إجراء تحقيق شامل في جميع مزاعم الانتهاكات أثناء الاحتجاز، إلا أن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان شككت في حيادية وشمولية تلك التحقيقات. غالباً ما أدينـت السلطـات التي حوكـمت بتـهمـةـ التـعـذـيبـ وـسوـءـ المعـالـمةـ بـتـهمـ الـاستـخدـامـ المـفرـطـ لـلـفـوـةـ بدلاً من التعذيب.

على عكس الأعوام السابقة، لم تبلغ المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية عن تعریض أفراد قسم مكافحة المخدرات للمحتجزين بشكل روتيني لاعتداءات جسدية شديدة، ولكن المنظمات غير الحكومية أبلغت عن بعض حالات الإساءة. خلال العام، كانت هناك شكاوى من سوء المعاملة على يد دائرة المخبرات العامة. قالت منظمات غير حكومية محلية إن الانتهاكات لا تزال تحدث، لكن المواطنين لم يبلغوا عنها خوفاً من الانتقام. وقیدت السلطات الوصول إلى المعلومات المتعلقة بنتائج قضايا التعذيب أو سوء المعاملة.

وما بين أكتوبر/تشرين الأول 2020 إلى سبتمبر/أيلول، تلقى مكتب الشفافية وحقوق الإنسان التابع لمديرية الأمن العام 81 شكوى بمزاعم الأذى (وهي تهمة أقل من التعذيب لا تتطلب إظهار النية) ضد الضباط، أحيلت 64 شكوى منها إلى المحاكم. ووُقعت معظم الانتهاكات المزعومة في الاحتجاز قبل المحاكمة. أفاد مكتب الشفافية وحقوق الإنسان أنه تلقى 12 مزاعم بالتعذيب وسوء المعاملة في السجون ومراكز إعادة التأهيل بين أكتوبر/تشرين الأول 2020 وسبتمبر/أيلول، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 70% تقريباً عن فترة الاثني عشر شهراً السابقة. حتى أكتوبر/تشرين الأول، أسفرت إحدى القضایا عن إجراءات تأديبية داخلية، وأخرى كانت قيد التحقيق، وكانت اثنان من القضایا شكاوى إدارية، وثمانية منها لم تؤدِّ للمحاكمة لعدم كفاية الأدلة.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

اختلفت الظروف في السجون الثمانية عشر الموجودة في البلاد: كانت المرافق القديمة رديئة الأوضاع، بينما استوفت السجون الجديدة المعايير الدولية. احتجزت السلطات الأجانب الذين لا يحملون تصاريح عمل أو إقامة قانونية في نفس المرافق التي يتم احتجاز المواطنين فيها. (الحصول على معلومات حول طالبي اللجوء واللاجئين، انظر القسم 2.و).

الأوضاع المادية: حددت المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المساعدة القانونية مشاكل شملت الاكتظاظ، والرعاية الصحية المحدودة، وعدم كفاية المساعدة القانونية للسجناء، والرعاية الاجتماعية المحدودة للسجناء وأسرهم. أعادت مديرية الأمن العام افتتاح سجن قفقا في عام 2020، الذي يتسع لـ 1,050 نزيلاً، لاستقبال المعتقلين من السجون المكتظة. وفي أكتوبر/تشرين الأول، ذكرت منظمة غير

حكومية أن هذا السجن تجاوز طاقته الاستيعابية.

وأصلت مديرية الأمن العام مراقبة مراقب الاحتجاز وتعزيز الامتثال لسياسات الاحتجاز واستخدمت السجلات الإلكترونية لتسجيل كل حالة ومحتجز في جميع المراكز.

وأفاد مسؤولون بوجود اكتظاظ في بعض السجون خاصة في عمان وما حولها. وفقاً لمديرية الأمن العام، تم الإفراج عن 63,222 سجيناً محتجزاً بين أكتوبر/تشرين الأول 2020 وسبتمبر/أيلول لخفيف الاكتظاظ وتقليل خطر انتشار كوفيد-19 في السجون. غير أن المنظمات غير الحكومية أشارت إلى أن عدد الاعتقالات التي جرت لخلق أوامر الدفاع الخاصة بكوفيد-19 (إجراءات الطوارئ التي أنشأتها الحكومة في عام 2020 والتي ظلت سارية حتى منتصف ديسمبر/كانون الأول)، بالإضافة إلى أوامر الحكم الاداريين بإعادة اعتقال بعض المفرج عنهم، قلل من تأثير عمليات الإفراج تلك.

ووفقاً لمديرية الأمن العام، خصصت السلطات بعض المراافق لحبس المحتجزين قبل المحاكمة فقط. احتجزت دائرة المخابرات العامة بعض السجناء الذين اعتقلوا لأسباب تتعلق بالأمن القومي في مراقب احتجاز منفصلة. قام المركز الوطني لحقوق الإنسان خلال العام بإجراء زيارة واحدة لسجن دائرة المخابرات العامة. في سنوات سابقة، سمحت دائرة المخابرات العامة للمركز الوطني لحقوق الإنسان بإجراء اجتماعات غير خاضعة للرقابة مع بعض السجناء. اشتكي المعتقلون من الحبس الانفرادي، والعزل، وطول مدة الاحتجاز قبل المحاكمة والتي وصلت إلى ستة أشهر. ناقلت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية تقارير عن سوء المعاملة والإيذاء والتعذيب في مراقب الاحتجاز التابعة لدائرة المخابرات العامة.

ورغم أن الرعاية الطبية الأساسية كانت متوفرة في جميع منشآت الإصلاح، إلا أن أفراد الرعاية الطبية اشتکوا من أن المسجونين في شتى أنحاء البلاد عانوا من نقص في المراافق والمستلزمات الطبية المناسبة والطواقم. ولم تتمكن معظم مراافق السجون من إجراء فحوص الدم، وتتوفر لديها قدرات محدودة لإجراء فحوص بالأشعة السينية، مما اضطر الأطباء إلى الاعتماد على تقارير المرضى أنفسهم في بعض الحالات.

وكانت ظروف سجن النساء أفضل بشكلٍ عام من الظروف في معظم سجون الرجال. تبلغ الطاقة الاستيعابية لسجن الجوية 450 محتجزة، واعتُقلت 523 امرأة هناك حتى 21 سبتمبر/أيلول، بحسب مديرية الأمن العام.

كان لدى بعض مراكز الشرطة أماكن منفصلة لاحتجاز الأحداث. إذ قامت السلطات باحتجاز الأحداث في منشآت خاصة تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية.

الإدارة: مارست وزارة العدل الرقابة على أوضاع المعتقلين، وتم تفويضها بإجراء تحقيقات في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان. من أكتوبر/تشرين الأول 2020 إلى سبتمبر/أيلول، أجرى مكتب الشفافية وحقوق الإنسان التابع لمديرية الأمن العام ما مجموعه 11 زيارة إلى مراكز الاحتجاز برفقة مراقبين من المنظمات المحلية والدولية. وقام فريق كرامة، وهو فريقٌ من المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية،

والمركز الوطني لحقوق الإنسان بمرافقه أوضاع السجون أيضاً، مع قيام المركز بحوالي 30 زيارة للسجون. في بعض الحالات، قبل وأثناء جائحة كوفيد-19، قيدت السلطات بشدة وصول المحتجزين إلى الزوار.

في بعض الأحيان، لم تُخبر السلطات العائلات بشأن مكان وجود المحتجزين، أو قامت بتأخير إخطار العائلات بين 24 ساعة و10 أيام. رغم امتلاك مديرية الأمن العام لنظام لحفظ السجلات الإلكترونية لمعالجة هذه المشكلة، إلا أن المنظمات غير الحكومية أفادت بأن العائلات لم تعرف دائماً مكان وجود المحتجزين.

الرقابة المستقلة: سمحت الحكومة لبعض مراقبين حقوق الإنسان المحليين والدوليين بزيارة السجون وإجراء مقابلات منفردة مع السجناء. زارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر السجناء والمعتقلين في كافة السجون، بما فيها تلك التي تقوم دائرة المخابرات العامة بتشغيلها. وافقت السلطات على بعض طلبات مراقبين حقوق الإنسان المحليين لإجراء زيارات ميدانية معلنة لرصد أحوال السجون بشكل مستقل عن فريق كرامة والمركز الوطني لحقوق الإنسان.

التحسينات: قامت مديرية الأمن العام بترميم ثمانية سجون لتحسين المرافق الصحية، والوصول إلى المياه، وأنظمة التهوية والتدفئة، وتجهيز المراافق بمعدات السلامة من الحرائق، وأنظمة الإضاءة الخارجية، والمتأجر الصغيرة للمحتجزين. اتخذت السلطات خطوات لبناء أحاجنة وأرضيات إضافية في المراكز القائمة لإصلاح البنية التحتية وإيواء محتجزين إضافيين.

أعادت مديرية الأمن العام تأهيل الوحدات الصحية في مراكز احتجاز المؤقت والطفيلية والجوية. أبرمت مديرية الأمن العام مذكرة تفاهم مع وزارة الصحة واللجنة الدولية للصليب الأحمر لتحديث الوحدات الصحية في مركزي احتجاز سوادة والجوية وإنشاء نظام إحالة لنقل المرضى خارج السجون إذا كانت حالة النزيل تتطلب علاجاً غير متوفّر في عيادة السجن.

قامت مديرية الأمن العام ووزارة العدل بتوسعة برنامج جلسات المحكمة عن بعد، حيث تم بناء غرف اجتماعات إضافية بالفيديو في مراكز الاحتجاز لما مجموعه 18 غرفة خدمت 12 مركز احتجاز. حتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول، حضر أكثر من 20,000 محتجز جلسات المحكمة عبر مكالمات جماعية منذ تفشي الجائحة، وهو ما يمثل حوالي 47 في المائة من جميع جلسات الاستماع خلال تلك الفترة. كما اتخذت السلطات خطوات لاستخدام بدائل لعقوبة السجن على الجرائم غير العنيفة. أصدرت وزارة العدل أحكاماً بديلة بحق 264 جانِ حتى أكتوبر/تشرين الأول.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، ويمنح الحق لأي شخص في الطعن في قانونية اعتقاله أو احتجازه أمام المحكمة. ومع ذلك، فإن الحكومة لم تلتزم دائماً ببنود الحظر هذه.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

ينص القانون على حق الشخص المحتجز في المثول على وجه السرعة أمام قاضٍ أو مسؤول قضائي آخر للفصل القضائي في مشروعية الاحتجاز. يسمح القانون للسلطات باحتجاز المشتبه فيه لمدة 24 ساعة من دون الحصول على مذكرات اعتقال في جميع الحالات. ويشترط القانون قيام الشرطة بإبلاغ السلطات خلال 24 ساعة من اعتقال شخصٍ ما، وأن تقوم السلطات بتوجيهه اتهامات رسمية خلال 15 يوماً من الاعتقال.

ويمكن للسلطات تمديد مدة توجيه الاتهام إلى ستة أشهر في الجنيات، وإلى شهرين في الجناح. ووفقاً لمنظمات غير حكومية محلية، قام المدعون العامون بطلب التمديد بشكل روتيني وكان القضاة يوافقون على ذلك. يمكن لمحكمة أمن الدولة أن تمنح الشرطة القضائية (وهي جزء من مديرية الأمن العام) سلطة اعتقال واحتجاز الأشخاص مدة سبعة أيام قبل الإشعار بالإعتقال أثناء القيام بالتحقيقات الجنائية. وتتضمن هذه السلطة الاعتقالات لارتكاب جُنح مزعومة. زعمت منظمات غير حكومية أن السلطات نقلت المشتبه بهم إلى محكمة أمن الدولة لتمديد المهلة القانونية من 24 ساعة إلى سبعة أيام للتحقيق قبل الإشعار. كما زعمت منظمات غير حكومية أن السلطات نقلت المشتبه بهم من مركز شرطة إلى آخر لتمديد فترة التحقيق. خلال العام، شغلت وزارة العدل نظام إشعار إلكتروني للإبلاغ عن الإجراءات القضائية وذلك للمساعدة في إبقاء المحامين على اطلاع دائم بقضاياهم ولتقليل فترة الاحتجاز قبل المحاكمة.

يسمح القانون الجنائي بالإفراج عن المحتجز بكفالة، وطبقت السلطات ذلك في بعض القضايا. وفي كثير من الأحيان، بقي المتهم رهن الاحتجاز دون كفالة طيلة الإجراءات القانونية. تعفي لوائح مديرية الأمن العام الأشخاص من الاحتجاز قبل المحاكمة إذا لم يكن لديهم سجل جنائي ولم تكن الجريمة جنائية. أبلغت المنظمات غير الحكومية عن حالات اعتقال إداري تعسفية خلال العام. أفاد العديد من المحتجزين بعدم تمكّهم من الاتصال بمحام في الوقت المناسب، رغم ضمان القانون لحق الاستعانة بمحام عند الإحالة إلى النيابة العامة. وعانت المحاكم من محاكي لتمثيل المدعى عليهم المعوزين المتهمين بجنایات قد تتطوّر على عقوبة السجن مدى الحياة (غالباً ما يفسرها القضاء بعقوبة 20 عاماً) أو عقوبة الإعدام، رغم أن خدمات المعونة القانونية لم تزل ضئيلة للجرائم الأقل خطورة.

وكان يتم أحياناً الاحتفاظ بالمشتبه بهم بمعزل عن العالم الخارجي مدة قد تصل إلى أسبوع كامل أو وضعهم قيد الإقامة الجبرية. وزعم عدة نشطاء في حقوق الإنسان أن السلطات احتجزت المعتقلين داخل زنزانات انفرادية مع منع الاتصال بالعالم الخارجي بهدف إخفاء أدلة الاعتداء البدني عليهم من جانب قوات الأمن. لم تقدم المحاكم على الدوام خدمات الترجمة الشفوية المناسبة للمتهمين الذين لا يتكلمون العربية.

بحسب إحدى المنظمات غير الحكومية، يطلب الأوصياء الذكور أحياناً إجراء فحص العذرية للأقارب من الإناث المحتجزات لدى السلطات بتهمة "التعذيب" عن المنزل. بموجب القانون، لا يجوز لمحامي الطب إجراء اختبار العذرية للمرأة دون موافقتها؛ ومع ذلك، ورد أن النساء والفتيات غالباً ما شعرن بالضغط للخوض للاختبار لتجنب جذب الشك من أفراد الأسرة. واصلت المنظمات غير الحكومية حث السلطات

على رفض طلبات فحص العذرية، بحجة أن هذه الفحوصات تنتهك حقوق المرأة وأنها شكل من أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية والمُهينة.

الاعتقال التعسفي: يفرض القانون على السلطات إبلاغ الأفراد بالتهم الموجهة إليهم وقت القبض عليهم. إلا أنه في القضايا التي يُزعم أنها تتعلق بأمن الدولة، قامت قوات الأمن في بعض الأحيان باعتقال واحتجاز الأفراد دون إبلاغهم بالتهم الموجهة إليهم، ولم تسمح للمتهمين بلقاء محاميهم أو بالاجتماع بهم إلا قبل المحاكمة بوقت قصير.

اعتنقت الأجهزة الأمنية نشطاء سياسيين لترديدهم شعارات تنتقد السلطات خلال الاحتجاجات. اعتُقل بعض النشطاء بشكل تعسفي واحتجزوا بدون تهمة، وأُثْمِّن آخرون بالتعدي على الملك لفظياً، وتقويض النظام السياسي، أو التشهير. استمرت معظم الاعتقالات لأيام، لكن بعضها استمر لعدة أشهر. أضرب حوالي 12 محتجزاً عن الطعام في الفترة من يناير/كانون الثاني حتى أكتوبر/تشرين الأول احتجاجاً على اعتقالهم واحتجازهم التعسفي. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول، ظل أكثر من 20 شخصاً رهن الاعتقال لأسباب تتعلق بحرية التعبير، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية المحلية. على مدار العام، اعتُقل 589 شخصاً لمخالفتهم أوامر الدفاع، بزيادة قدرها 23 بالمائة عن عام 2020، وفقاً لمديرية الأمن العام.

وقدّمت الأجهزة الأمنية بالقبض التعسفي والترهيب والاعتداء الجسدي على أفراد من مجتمع الميم. أغلقت السلطات حدّثين على الأقل من تطبيقات المجتمع الميم واعتقلت الضيوف بموجب قوانين الآداب العامة والنظام العام (انظر القسم 6).

يخول القانون الحكم الإداريين الإقليميين باحتجاز الأفراد إدارياً حسبما يرونـه ضروريـاً لأغراض التحقيق أو لحماية ذلك الفرد؛ كما يجوز للحكم الإداريين تحديد مبالغ الكفالة. قامت السلطات باحتجاز بعض الأشخاص في السجن أو وضعـهم قـيدـ الإقـامةـ الجـبرـيةـ من دون اـتباعـ الإـجرـاءـاتـ القـانـونـيـةـ الـواـجـبـةـ، غالـباـًـ بالـغـمـ منـ أنـ الإـجـراءـاتـ القـانـونـيـةـ أـظـهـرـتـ أـنـهـ كـانـواـ غـيرـ مـذـنـبـينـ. وـطـبـقاـ لـلـمـنـظـمـاتـ غـيرـ الـحـكـومـيـةـ، أـسـاءـ بـعـضـ الحـكـامـ الـادـارـيـينـ استـخدـامـ سـلـطـتـهـمـ فـيـ الـاعـتـقـالـ لـتـرهـيبـ النـشـطـاءـ السـيـاسـيـينـ وـالـأـفـرـادـ، وـسـجـنـ الـأـفـرـادـ دـوـنـ أدـلـةـ كـافـيـةـ، وـإـطـلـةـ أـمـدـ اـحـتـجازـ السـجـنـاءـ الـذـيـنـ اـنـتـهـتـ عـقـوبـتـهـمـ، أوـ الإـفـرـاجـ بـكـفـالـةـ باـهـظـةـ.

وبحسب وزارة الداخلية، كان أكثر من 25,000 شخص رهن الاعتقال الإداري مؤقتاً على الأقل في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى سبتمبر/أيلول، وهو ما يمثل زيادة كبيرة عن عام 2020.

وفقاً لمنظمات غير حكومية محلية ودولية، تشارك السلطات بشكل روتيني في الحجز "الوقائي" للنساء (نوع من الاحتجاز غير الرسمي بدون محاكمة) للتعامل مع القضايا التي تتراوح بين الجنس خارج الزواج إلى الغياب عن المنزل إلى كونها ضحية للعنف الجنسي، والتي يمكن لجميعها أن تعرّض النساء لخطر ما يسمى بجرائم الشرف. أفادت منظمات غير حكومية أن بعض النساء اعتقلن إدارياً في سجن الجويدة بتهمة

"الغياب" عن المنزل دون إذن ولِي الأمر أو لممارسة الجنس خارج إطار الزواج. كان مركز إصلاح وتأهيل الجوية يحتجز 523 امرأة حتى سبتمبر/أيلول. في الفترة من أكتوبر/تشرين الأول 2020 إلى سبتمبر/أيلول، احُجزت 103 سيدة إدارياً (انظر القسم 6). قالت بعض النساء المحتجزات لمنظمة غير حكومية محلية إن الدفاع عن النفس ضد العنف الأسري والاستغلال الاقتصادي أدى إلى احتجازهن. احُجزت معظم النساء المحتجزات في السجن بسبب قرار السلطات بضرورة أن يوفر أحد أفراد الأسرة ضماناً لحمايتهن من الاعتداء قبل إطلاق سراحهن.

منذ عام 2018، أحيلت النساء المعرضات لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وجرائم "الشرف" إلى مأوي وزارة التنمية الاجتماعية.

وبحسب وزارة التنمية الاجتماعية، نُقلت حوالي 103 امرأة إلى المأوى الخاص بالوزارة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2020 لفترات متقاربة.

قالت المنظمات غير الحكومية المحلية خلال العام إن المسؤولين احتجزوا بعض العمال الأجانب؛ أما أولئك الذين لم يقم رب العمل بضمان إطلاق سراحهم فقد احتجزوا بتهمة العمل بدون تصريح أو غيابهم عن مكان العمل المرخص لهم أو عدم الحصول على تصاريح إقامة مناسبة. واصل ممثلو مديرية الأمن العام الاجتماع في لجنة لمتابعة احتجاز العمال الأجانب وإيجاد حلول لذلك. تم إعفاء معظم العمال الأجانب من دفع غرامات تتجاوز هم مدة تأشيراتهم ثم أعادوا إلى الوطن إذا اختاروا العودة إلى أوطانهم. وفقاً لوزارة الداخلية، كان 291 أجنبياً رهن الاعتقال الإداري حتى أكتوبر/تشرين الأول.

الاحتجاز قبل المحاكمة: يجرم القانون احتجاز أي شخص لأكثر من 24 ساعة دون إذن من المدعي العام. قال نشطاء حقوقيون إن السلطات تتجاهل بشكل روتيني هذا الحد وأن الإفلات من العقاب كان شائعاً جداً. أبلغت منظمة غير حكومية عن انخفاض حالات الاحتجاز السابق للمحاكمة، في حين زادت الاعتقالات بشكل عام، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انتهاكات تدابير الصحة العامة الحكومية المتعلقة بكوفيد-19. استمر الحكم الإداريون في إصدار الآلاف من أوامر الاعتقال الإداري بموجب قانون يسمح بالاحتجاز قبل المحاكمة لمدة من ثلاثة أيام إلى سنة واحدة دون توجيه تهمة أو محاكمة أو أي وسيلة من وسائل الانتصاف القانوني. أفادت المنظمات غير الحكومية أن الاحتجازات السابقة للمحاكمة قد تمت لأكثر من عام واحد. وبحسب وزارة الداخلية، فمن بين 63,222 محتجزاً تم الإفراج عنهم، أفرج عن 23,322 فرداً كانوا رهن الاحتجاز الإداري من قبل الحكم الإداريين بين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول للحد من الانتظاظ في مراكز الاحتجاز.

وأصلت دائرة المخابرات العامة إخضاع الأفراد للاحتجاز المطول قبل المحاكمة (في بعض الحالات دون توجيه تهم)، والحبس الانفرادي، وسوء المعاملة، وفقاً للمركز الوطني لحقوق الإنسان ومنظمات أخرى. وبحسب المنظمات غير الحكومية، كان المحتجزون قبل المحاكمة يوضعون في بعض الأحيان مع المدانين.

قدرة المحتجزين على الطعن أمام المحكمة في قانونية الاحتجاز: لا يشمل القانون بندًا صريحةً يخول ضحايا الاعتقال التعسفي أو غير القانوني حق المطالبة بالتعويض. ولا ينص القانون على إجراء مراجعة قضائية اعتيادية للاعتقالات الإدارية التي أمر بها الحكام الإداريون. يمكن للمحتجزين رفع دعوى مدنية للتعويض عن تعرضهم للاعتقال التعسفي أو غير القانوني أو رفع دعوى جنائية على احتجازهم بشكل غير قانوني، ولكن المجتمع القانوني أفاد بأن الدعاوى من هذا النوع نادراً ما وجدت. يجب أن يستعين المحتجزون بمحام ذي خبرة لا تقل عن خمس سنوات، ويجب أن يدفعوا رسوم خدماته، ويقدموا نسخة من أمر الاحتجاز. ولم تكن هناك قضايا تعويض خلال العام.

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص الدستور والقانون على استقلال السلطة القضائية، وقد احترمت الحكومة بشكل عام استقلالية القضاء وحياديته. يقدم المدعون الجنائيون تقاريرهم إلى مجلس القضاء، بينما تزود وزارة العدل المحاكم بالدعم الإداري.

إجراءات المحاكمة

ينص القانون على الحق في محاكمة منصفة وعلنية، وعموماً سعت الهيئة القضائية لتطبيق هذا الحق. ويفترض القانون براءة المتهمين. ولم يحترم المسؤولون في بعض الأحيان حق المتهمين في الاطلاع بسرعة وبالتفصيل على التهم الموجهة إليهم، وحقهم في محاكمة منصفة وعلنية دون إبطاء غير ضروري. ووفقاً للقانون، تكون جميع المحاكمات المدنية، بما فيها المحاكمات التي تجري في محكمة أمن الدولة، مفتوحة للعموم إلا إذا قررت المحكمة أنه ينبغي أن تكون المحاكمة مغلقة مراعاة لحماية المصلحة العامة.

حاكمت السلطات أحياناً المتهمين غيابياً. يسمح القانون بهذه الممارسة لكنه يتطلب إعادة المحاكمة عند عودة المتهم إلى البلاد. ومن حق المتهمين الحصول على مشورة قانونية، ويتم ذلك على نفقه الدولة بالنسبة للمعوزين في القضايا التي تتطوي على حكم الإعدام أو السجن المؤبد، ولكن في مرحلة المحاكمة فقط. أنشأت وزارة العدل لجنة للتحقيق في معايير الأهلية والتحديات التي تواجه برامج المساعدة القانونية. ظل الحصول على المساعدة القانونية محدوداً، لا سيما بالنسبة للنساء في المناطق الريفية. لم يحظ أغلب المتهمين الجنائيين بتمثيل قانوني قبل وخلال المحاكمة. وبشكل متكرر، التقى المدعى عليهم أمام محكمة أمن الدولة بمحاميهم قبل يوم أو يومين فقط من بدء محاكمتهم.

لدى مديرية الأمن العام ونقابة المحامين الأردنيين مذكرة تفاهم تسمح للمحامين بالوصول إلى جميع مراكز الاحتجاز ومرافق السجون، والسماح بالاجتماعات الخاصة مع موكلاتهم في غرف مخصصة. أنشأت وزارة العدل مديرية لتوظيف مترجمين إضافيين، استجابة للشكوى من أن السلطات لم تقدم خدمات الترجمة والدفاع المجانية بشكل موحد للمقيمين الأجانب، لا سيما العمال الأجانب. قامت وزارة العدل، بالتعاون مع نقابة

المحامين الأردنيين ومنظمة غير حكومية لحقوق الإنسان، بالإبقاء على وحدة مخصصة لتقديم خدمات المساعدة القانونية للشهدود والمدعى عليهم، بموجب القانون. وحتى أكتوبر/تشرين الأول، حصل أكثر من 1,184 شخصاً على مساعدة قانونية من خلال هذا البرنامج.

يجوز للمتهمين تقديم شهود وأدلة لصالحهم واستجواب الشهدود الذين يشهدون ضدهم. ولا يملك المتهمون حق رفض أداء الشهادة. ومع أن الدستور يحظر استخدام الاعترافات التي انتزعت بالتعذيب، إلا أن ناشط حقوق الإنسان لاحظوا أن المحاكم كانت تقبل بشكل روتيني الاعترافات التي يُزعم بأنها انتزعت تحت التعذيب أو إساءة المعاملة. ترفض محكمة أمن الدولة أحياناً الاستماع إلى شهادات الشهدود الذين يرون أنهم لا يضيفون أي قيمة للقضايا.

تعلن أحكام المحكمة في جلسات استماع علنية. يمكن للمدعي عليهم استئناف الأحكام، ويتم الاستئناف بشكل تلقائي في القضايا المتعلقة بعقوبة الإعدام أو بالسجن لمدة تزيد عن 10 سنوات. عندما يسحب المتهمون في المحاكمة الاعترافات التي تم الحصول عليها أثناء التحقيق الجنائي، لا تُستخدم تلك الاعترافات ضد المتهم؛ ثم تعتمد المحاكمة فقط على الأدلة التي تم جمعها وتقديمها في المحاكمة.

صُمِّمت محكمة أمن الدولة للتعامل مع قضايا الأمن القومي الحساسة وقضايا الإرهاب والمخدرات والتزوير، وهي مؤلفة من قضاة عسكريين ومدنيين يعينهم رئيس الوزراء. تستأنف جميع أحكام المحاكم الصادرة عن محكمة أمن الدولة تلقائياً أمام محكمة النقض المدنية، وهي أعلى محكمة في البلاد وتحتاج بسلطة مراجعة الأمور المتعلقة بالواقع والقانون. تقول المنظمات غير الحكومية والنشطاء إن على الحكومة التوقف عن محاكمة المدنيين، بمن فيهم النشطاء، أمام محكمة غير مستقلة مثل محكمة أمن الدولة، معتبرين أن خطوة كهذه من شأنها تعزيز استقلالية النظام القضائي المدني.

سمحت الحكومة عادةً للمرأقيين الدوليين بزيارة محكمة أمن الدولة والمحاكم العسكرية ومحاكم الشرطة لمراقبة إجراءات المحكمة.

تعتبر المحاكم المدنية والجنائية والتجارية شهادة الرجل والمرأة متساوية. أما في المحاكم الشرعية، التي لها ولاية مدنية على قضايا الزواج والطلاق والميراث الإسلامي، فإن شهادة الرجل تعادل شهادة امرأتين، مع بعض الاستثناءات. استجابةً لتوصيات حقوق الإنسان المحلية والدولية، واصل معهد القضاء الشرعي تقديم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لجميع القضاة والمدعين العاملين التابعين له. لجأ المعهد إلى عقد جلسات عبر الإنترنت أثناء الجائحة.

يحدد القانون سن المسؤولية الجنائية بـ 12 سنة وينص على محاكمة الأحداث المتهمين بارتكاب جريمة مع فرد بالغ في محكمة للأحداث. تم احتجاز الأحداث الذين حوكموا في محكمة أمن الدولة في مراكز احتجاز الأحداث. كما ينص القانون على عقوبات بديلة للمذنبين الأحداث، من بينها التدريب المهني وخدمة المجتمع.

السجناة والمحتجزون السياسيون

كانت هناك حالات عديدة لاحتجاز وسجن الحكومة لنشطاء لأسباب سياسية، بما فيها انتقاد الحكومة، والسياسة الخارجية للحكومة، والمسؤولين الحكوميين والهيئات الرسمية، أو الدول الأجنبية، وتزوير شعارات ضد الملك. رغم مواطنون ومنظمات غير حكومية أن الحكومة استخدمت الاعتقال الإداري لأسباب بدت سياسية.

برأت محكمة مدير الحملة الانتخابية لجبهة العمل الإسلامي بادي الرفيعة من تهمة "إطالة اللسان/تحقيق دولة شقيقة" في سبتمبر/أيلول. اعتقلت السلطات الرفيعة في 2020 بعد أن أدى بتصريحاتٍ تنتقد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

التهديد، والمضايقة، والمراقبة، والإكراه: رغم بعض النشطاء والمعلقين السياسيين في المنفى أن أجهزة الأمن ضايقوا وأرهبوا أفراد عائلاتهم المقيمين في الأردن للضغط عليهم لإنهاء نشاطهم.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

يجوز للأفراد رفع دعاوى قضائية مدنية تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان أمام المحاكم المحلية.

و. التدخل التعسفي أو غير المشروع في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحمي الدستور الحق في الخصوصية، لكنه يسمح بالمراقبة "بأمر قضائي وفق أحكام القانون". يسمح القانون للمدعي العام أن يأمر بالرقابة عند تلقي "معلومات موثقة" تفيد بأن "شخصاً أو مجموعة من الأشخاص مرتبطة بأي نشاط إرهابي". رغم أن القانون يحظر ذلك، يعتقد الأفراد على نطاق واسع أن ضباط الأمن يراقبون المحادثات الهاتفية والاتصالات عبر الإنترنت، ويقرؤون المراسلات الخاصة، ويشاركون في المراقبة التي تشمل مراقبة التعليقات عبر الإنترنت من خلال فهرستها حسب التاريخ، وعنوانين بروتوكول الإنترنت، والمكان، دون أمر من المحكمة.

وبحسب منظمة فريديوم هاوس، قامت الحكومة في أبريل/نيسان بإغلاق الإنترنت لمدة يومين في أحياط محددة في عمان في أعقاب محاولة الانقلاب المزعومة المرتبطة بالأمير حمزة. كما أفادت فريديوم هاوس أنه تعذر الوصول إلى الشبكات الخاصة الافتراضية (VPN) في بعض الأحيان.

استمرت بعض العشائر في استخدام عادة/الجلوة، حيث يتم تهجير أقارب الشخص المتهم بالقتل إلى منطقة جغرافية مختلفة انتظاراً للحل بين العائلات المعنية لمنع المزيد من إراقة الدماء وأعمال القتل الانتقامية. على الرغم من إلغاء قانون الجلوة والقانون العشائري من النظام القانوني في عام 1976، استمر مسؤولو الأمن بشكل متقطع في تسهيل الإبعاد وعادات تسوية النزاعات القبلية الأخرى. حتى أكتوبر/تشرين الأول، أشارت

وزارة الداخلية إلى وقوع 413 حالة جلوة.

القسم 2. احترام الحريات المدنية

أ. حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الأخرى

ينص الدستور على أن "الدولة تكفل حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرّية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون". طبقت السلطات لواحق للحد من حرية التعبير والصحافة، واستخدمت قانون مكافحة الإرهاب، وقانون الجرائم الإلكترونية، وقانون الصحافة والمطبوعات، وقانون العقوبات لاعتقال الصحفيين المحليين.

حرية التعبير: يجيز القانون عقوبة أقصاها السجن لمدة تصل إلى ثلاط سنوات لإهانة الملك، أو التشهير بالحكومة أو الزعماء الأجانب، أو الإساءة إلى المعتقدات الدينية، أو التحرير على النزاع الطائفي والفتنة. وقيدت الحكومة قدرة الأفراد على توجيه النقد للحكومة عن طريق اعتقال عدة نشطاء لتعبيرهم عن آراء سياسية. استخدمت السلطات القوانين ضد قذف المسؤولين الحكوميين والابتزاز والتشهير لتقييد النقاش العام، واستخدمت كذلك أوامر حظر النشر الرسمية الصادرة عن المدعي العام.

بدأ المحامي المُدان فراس الروسان إضراباً عن الطعام في سجن قفقا في 17 فبراير/شباط للمطالبة بإعادة المحاكمة. أدانت محكمةُ الروسان بـ"الخطاب المسيء للملك والتشهير بهيئة حكومية" في 2020. رفض تناول الأدوية الموصوفة له، وقال إنه سيضرب حتى "الموت أو إخلاء السبيل" من السجن. وتجمع العشرات من المتظاهرين أمام السجن في 7 مارس/آذار تضامناً بعد أن أبلغ ابنه منظمات حقوق الإنسان أن صحة الروسان تدهورت. في 10 مارس/آذار، وافق وزير العدل على طلب الروسان استئناف الحكم الصادر بحقه أمام محكمة النقض. ولم يكن قد تم البت في الاستئناف بعد بحلول نهاية العام.

في أواخر أبريل/نيسان، رفض القضاء طعون ليلي حديدون ومحمد سريوة وبكر القطاونة على الأحكام البديلة. وواجه الثلاثة تهماً تتعلق بمنشورات لهم على وسائل التواصل الاجتماعي تضامناً مع نقابة المعلمين، التي أغلقتها الحكومة في يوليو/تموز 2020.

في 31 أغسطس/آب، اعتقلت الشرطة الناشط معاذ وحشة، بعد أن وجه وزير الزراعة خالد الحنيفات اتهاماتٍ ضده بسبب منشورات على موقع التواصل الاجتماعي تنتقد فشل وزارة الزراعة في تقديم المساعدة الكافية للمزارعين. واعتُقل وحشة إدارياً من قبل الحكم الإداري لعجلون وأُفرج عنه في 12 سبتمبر/أيلول.

اعتقلت السلطات أحمد طبنجة الكناني، الناشط في الحركة القبلية المعروفة باسم *الحرك* ، في أغسطس/آب 2020 بعدة ثُمُّهم، من بينها "التحريض" بموجب قوانين مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية. نشأت الاتهامات ضد الكناني من التعليقات التي أدى بها لدعم نقابة المعلمين وتوثيقه لاستخدام الشرطة للفوهة أثناء

احتتجاجات النقابة. أمضى الكناني ما يقرب من عام في الحبس الانفرادي، ستة أشهر منها قبل توجيه الاتهام إليه رسمياً. قام المركز الوطني لحقوق الإنسان بزيارة الكناني في السجن عدة مرات ولم يستطع التأكد من سبب قسوة معاملته بشكل غير مناسب مقارنة بالآخرين من اعتقلوا بموجب قانون الجرائم الإلكترونية. كما رفضت السلطات طلب المركز الوطني لحقوق الإنسان بإنهاء الحبس الانفرادي للكناني. أُفرج عن الكناني بكفالة في 4 يوليو/تموز بعد أن قال محامي له وسائل الإعلام أنه تم رفض 13 طلب إفراج عنه بكفالة.

حرية التعبير للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الأخرى، بما في ذلك وسائل الإعلام الإلكترونية: يجب على جميع المطبوعات الحصول على تراخيص من الحكومة قبل الشروع بالعمل. كان هناك العديد من الصحف اليومية. واعتبر المراقبون عدداً منها مستقلة عن الحكومة، بما فيها السبيل، التي تُعدّ مقرّبة من جبهة العمل الإسلامي (حزب سياسي مسجل قانونياً للإخوان المسلمين الأردنيين).

كما اعتُبر المراقبون العديد من الصحف اليومية قريبة من الحكومة.

عملت وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة المستقلة إلى حد كبير تحت قيود محدودة. لكن مراقباً وسائل الإعلام أفادوا بوجود ضغوط حكومية لامتناع عن انتقاد العائلة الملكية، أو الحديث عن دائرة المخابرات العامة، أو تغطية العمليات الأمنية الجارية، أو التشهير بمسؤولين حكوميين، منها تهديدات بفرض غرامات كبيرة وأحكام بالسجن. وقد أثرت الحكومة على تقارير الأخبار والتعليقات الصحفية عن طريق الضغوط السياسية على المحررين والسيطرة على مناصب التحرير الهامة في وسائل الإعلام الموالية للحكومة. أفاد صحفيون من وسائل الإعلام التابعة للحكومة والمستقلة أن مسؤولي الأمن استخدمو الرشوى والتهديدات والضغط السياسية لإجبار المحررين على نشر مقالات مؤيدة لسياسات الحكومة في الصحف الإلكترونية والمطبوعة. طلبت أوامر الدفاع المكلفة بمكافحة انتشار الجائحة من الصحفيين المستقلين سابقاً التسجيل لدى نقابة الصحفيين للحصول على تصاريح لتغطية الأحداث بأنفسهم. رغم أن نقابة الصحفيين مستقلة قانوناً عن الحكومة، زعم بعض الأعضاء تدخل الحكومة في أنشطتها.

استمر صحفيون محليون وأجانب يعملون في البلاد بالتعريض لقيود متزايدة على تغطيتهم الصحفية في شكل أوامر حظر النشر، والمضائق من قبل قوات الأمن، وحجب تصاريح التغطية. في 11 يناير/كانون الثاني، رحلت السلطات سليم عكاش، الصحفي البنغالي المستقل المقيم في الأردن. انتهت صلاحية تصريح إقامة عكاش لعمل غير مرتبط بالصحافة في الأردن في أبريل/نيسان 2020، وهو نفس الشهر الذي احتجز فيه. وطبقاً لمنظمة مراسلون بلا حدود، أُلقي القبض على عكاش بعد نشره مقالاً ينتقد ظروف العمال البنغاليين في الأردن، وتم إبلاغه فقط بأنه "خالف قانوناً هاماً".

يمنح قانون الصحافة المسموعة والمرئية رئيس هيئة الإعلام سلطة إغلاق أي مسرح أو قناة فضائية أو قناة إذاعية غير مرخصة. واصلت الهيئة منح تراخيص البث إلى الشركات المملوكة للمواطنين والأجانب. لا يجوز قانوناً لحاملي التراخيص بث أي شيء من شأنه أن يضر بالنظام العام والأمن الاجتماعي، والأمن

القومي، أو علاقات الأردن مع دولة أجنبية، أو التحرير على الكراهية أو الإرهاب أو الفتنة التي تؤدي إلى العنف، أو تضليل أو خداع الجمهور. يجب على الهيئة تبرير أسباب رفض الترخيص، والسماح لمقدم الطلب بالطعن في القرار أمام القضاء. ثُمّرض غرامة مالية على البث دون ترخيص.

وبموجب القانون يجوز نشر أي كتاب وتوزيعه بحرية. ومع ذلك، إذا رأت اللجنة الإعلامية أن النصوص تنتهك المعايير والقيم العامة، أو مسيئة دينياً، أو "تتعدى" على الملك، فيمكنها أن تطلب أمراً قضائياً بحظر توزيع الكتاب. وحضرت الهيئة توزيع 39 كتاباً لأسباب دينية وأخلاقية، من بينها المحتوى الجنسي أو الترويج للعنف والتطرف، اعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول.

تملك الحكومة غالبية المقاعد في مجلس إدارة *الرأي*، وهي كبرى الصحف اليومية شبه الرسمية، وتحصل في مقاعد مجلس إدارة صحفة *الدستور* اليومية. ووفقاً لمؤيدي حرية الصحافة، يجب أن يوافق قسم الإعلام في دائرة المخابرات العامة على تعيين رؤساء التحرير في الصحف الموالية للحكومة.

ولاحظ مراقبون إعلاميون أنه خلال قيام التلفزيون الأردني، وكالة الأنباء الأردنية، والإذاعة الأردنية، والمملوكة جميعها للحكومة، بتغطية موضعية مثيرة للجدل، فإنها تغطيها فقط بما يتطابق مع موقف الحكومة.

تقوم وزارة الصناعة والتجارة بترخيص جميع مراكز استطلاعات الرأي العام والبحوث المسحية.

العنف والتحرش: تعرض الصحفيون للمضايقة والتخييف على يد الحكومة. قال مسؤول صحفي رفيع المستوى إن الإعلاميين كانوا أقل احتمالاً للتغطية الموضوعات الحساسة بسبب الخوف من الاعتقال، مما قلل بشكل كبير من جودة الصحافة. قام مركز حماية وحرية الصحفيين، وهو منظمة غير حكومية محلية، بتوثيق 111 انتهاكاً ضد الصحفيين وأبلغ عن تراجع في حرية وسائل الإعلام يعزى في المقام الأول إلى تطبيق قانون الدفاع وأوامر الدفاع المرتبطة به. في مايو/أيار، أُجبر صحفي من صحيفة *الغد* على مغادرة المطار بعد محاولته البث المباشر لوصول الطلاب الأردنيين الذين تقطعت بهم السبل في الخارج أثناء الجائحة.

وبحسب مركز حماية وحرية الصحفيين، وصفت الانتهاكات ضد الصحفيين بشكل عام بأنها طفيفة، مع استثناءات قليلة. أما الانتهاكات الجسدية (الاعتداءات الجسدية) فإنها تمثل إلى حدوث حينما يحاول الصحفيون تغطية الاحتجاجات. وعزا بعض المعلقين السياسيين هذه الظاهرة إلى عدم وجود سياسات تنظم تفاعل سلطات إنفاذ القانون مع المدنيين أثناء الأزمات. كما عزا المركز الانخفاض في حالات محددة من الانتهاكات إلى حرمان الحكومة للصحفيين من الوصول إلى الخبر، فضلاً عن الرقابة الذاتية.

اعتقلت السلطات أو احتجزت مؤقتاً بعض الصحفيين، فيما هدد مسؤولون حكوميون أو أفراد عاديون بعض الصحفيين. في عام 2020، اعتقلت السلطات المدير العام لقناة رؤيا التلفزيونية، فارس الصايغ، ومدير الأخبار محمد الخالدي، على أثر تقرير إخباري على موقع رؤيان نيوز وصفحات وسائل التواصل الاجتماعي يسلط الضوء على شكاوى العمال بشأن التأثير الاقتصادي لحظر التجول المتعلق بكورونا-19. ووجهت النيابة

الاتهامات إلى الصاينغ والخالدي بموجب قانون مكافحة الإرهاب. وأُفرج عن كليهما بكفالة بعد ثلاثة أيام. حتى أكتوبر/تشرين الأول، ظلت إحدى قضيائهما الثلاث معلقة أمام محكمة أمن الدولة.

الرقابة أو تقييد المحتوى: قامت الحكومة بشكل مباشر وغير مباشر بمراقبة وسائل الإعلام والنشطاء عبر الإنترنت، مما قلل من تنوع المعلومات المتاحة على الإنترنت. وأدت جهود الحكومة للتأثير على الصحفيين، بما فيها منع الدعم المالي والمنح الدراسية للأقارب والدعوات إلى مناسبات خاصة، إلى تحكم كبير بمحظى وسائل الإعلام.

وأشار الصحفيون بالإضافة إلى تقرير مركز حماية حرية الصحفيين إلى انتشار الرقابة الذاتية بين الصحفيين. خوفاً من الاعتقال واللاحقة القضائية، تجنب الصحفيون تغطية موضوعات معينة، من بينها المعارضة السياسية في الخارج ومجتمع الميم. في عام 2020، قالت نهلة المومني، ممثلة المركز الوطني لحقوق الإنسان، إن أوامر الدفاع زادت من الرقابة الذاتية عند الصحفيين وجعلت من المستحيل تقريباً عليهم تغطية الأحداث الكبرى منذ بداية الجائحة.

وقيل أن بعض رؤساء التحرير تلقوا مكالمات هاتفية من مسؤولين أمنيين مع تعليمات حول كيفية تغطية الأحداث أو الامتناع عن تغطية موضوعات أو أحداث معينة، خاصة انتقاد الإصلاح السياسي. وقام رؤساء التحرير في بعض الحالات بممارسة الرقابة على مقالات معينة منعاً من إقامة دعاوى قضائية. تمت رشوة صحفيين، مما أسفرا عن تقويض التغطية الإخبارية المستقلة. وأشار الصحفيون إلى ضعف الوضع المالي لوسائل الإعلام، والتهديد بالاعتقال والسجن بتهمة التشهير في مجموعة متنوعة من الجرائم، والغرامات التي أمرت بها المحكمة بمبلغ يصل إلى 150,000 دينار أردني (210,000 دولار) كعوامل تؤثر على المحتوى الإعلامي.

خلال العام، عمّمت هيئة الإعلام أوامر حظر نشر رسمية ومنع النقاش في جميع وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي. غالباً ما تُستخدم أوامر حظر النشر في القضايا الحساسة سياسياً أو اجتماعياً والتي جذبت انتباه الجمهور. يمكن للمدعين العامين إصدار هذه الأوامر بحجة عدم "التأثير على سير العدالة" أو الكشف عن معلومات التحقيق. غطى أحد أوامر حظر النشر إغلاق نقابة المعلمين واحتجاز قيادتها في يوليوا/تموز 2020، والذي استمر طوال العام. صدر أمر حظر نشر ثانٍ في قضية الفتنة المتعلقة بالأمير حمزة في أبريل/نيسان، وصدر أمر ثالث في نوفمبر/تشرين الثاني بشأن المنشورات الإخبارية المتعلقة بأسرة رئيس الوزراء (انظر قسم التشهير/القذف أدناه). بالنسبة للقضايا الجنائية الكبرى أو حالات العنف الأسري، يجوز للمدعي العام إصدار أمر بحظر النشر لحماية الضحايا أو الشهود المعندين بالقضية. أصدر المدعي العام الذي تعامل مع قضية صبي بلغ من العمر 16 عاماً قطعت يدها وقلعت عيناه (انظر القسم 6) أمر حظر نشر يقيد نشر أي أخبار تتعلق بالهجوم وإجراءات المحكمة، على الرغم من أن شبكات التلفزيون أجرت مقابلات مع الضحية. كما تحظر هيئة الإعلام نشر أي تقارير عن القوات المسلحة خارج التصريحات التي أدلّى بها المتحدث باسم القوات المسلحة.

في 8 أبريل/نيسان، ألغت مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية المسلسل الكوميدي التلفزيوني الأردني أم الدر/اهم بسبب تضمنه مواضيع حساسة سياسياً، حسبما ورد. يصور المسلسل، الذي كان من المقرر بثه خلال شهر رمضان، رئيس قرية فاسد يتلاعب بالقرويين للاستيلاء على أموالهم وأراضيهم. انتقد الممثل الرئيسي وطاقم العرض قرار مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية ووصفه بالرقابة. من جهة أخرى، قدم النائب محمد الفايز شكوى جنائية ضد مسلسل وطن ع وتر على قناة رؤيا المملوكة ملكية خاصة، زاعماً أن حلقة بثها المحطة سخرت من المظهر البدوي وعادات الضيافة.

قوانين التشهير/القذف: يسمح قانون الجرائم الإلكترونية للمدعين العامين باحتجاز الأفراد المشتبه في انتهائهم قوانين التشهير والقذف. يواجه مستخدمو الإنترنت ثلاثة أشهر في السجن على الأقل وغرامة قصوى تصل إلى 2,000 دينار أردني (2,800 دولار) إذا ثبتت إدانتهم بالتشهير على وسائل التواصل الاجتماعي أو عبر الإنترن特. اعتمد المدعون العامون الحكوميون على دعاوى قضائية رفعها أفراد ضد التشهير وتشويه السمعة، في محاولة لقمع انتقاد الشخصيات والسياسات العامة. وواجه عشرات الصحفيين، فضلاً عن أعضاء في البرلمان، اتهامات قذف وتشهير رفعها مواطنون عاديون. يضع القانون عبء إثبات التشهير على صاحب الشكوى. ويعيد التشهير جريمة جنائية كذلك. ويحظر القانون أي إهانة للعائلة المالكة أو مؤسسات الدولة أو الرموز الوطنية أو الدول الأجنبية، وكذلك "أي كتابة أو خطاب يهدف أو يؤدي إلى إثارة فتنة طائفية أو عرقية".

في أبريل/نيسان، حكمت محكمة على آثار الدباس بالسجن لمدة عام لقولها إن والدها أفضل من الملك. أثار الحكم الصادر بحق الدباس رد فعل عنيفاً على وسائل التواصل الاجتماعي وأثار نقاشاً عاماً حول حرية التعبير. وسحبت السلطات عقوبة السجن بعد أن هاتَّفَ الملك شخصياً الدباس للغفو عنها.

بعد أن نشر الناشط كميل الزعبي مزاعم في أواخر أكتوبر/تشرين الأول بأن زوجة رئيس الوزراء بشر الخساونة تلقت راتباً كبيراً من الحكومة، ألقى ضباط الشرطة القبض على الزعبي، واتهمته النيابة بالتشهير بأحد كيانات الدولة ونشر أخبار كاذبة. ونظم أنصار الزعبي مظاهرات ووقفات احتجاجية للمطالبة بالإفراج عنه. في نوفمبر/تشرين الثاني، أعلن المسؤولون عن أمر حظر للنشر على وسائل الإعلام. وأسقط الخساونة الشكوى في 18 نوفمبر/تشرين الثاني.

الأمن القومي: استخدمت الحكومة قوانين حماية الأمن القومي، بالإضافة إلى قوانين مكافحة الإرهاب، لتقييد انتقاد سياسات الحكومة والمسؤولين. قالت هيومان رايتس ووتش إن النشطاء كثيراً ما اتهموا بجرائم تتعلق بالإرهاب لها تعريفات غامضة لدرجة أنه يمكن تطبيقها على أي خطاب أو سلوك سياسي لا تستسيغه الحكومة.

في ديسمبر/كانون الأول 2020، أمرت محكمة أمن الدولة باحتجاز جمال حداد رئيس تحرير موقع الواقع الإخباري لمدة 15 يوماً. اتهمت النيابة حداد بنشر معلومات كاذبة والتسبب في اضطراب عام بموجب قانون

منع الإرهاب، لاقرراهه أن المسؤولين الحكوميين تلقوا سرًّا تطعيمات كوفيد-19 قبل عامه الناس. وطالبت نقابة الصحفيين الأردنيين بالإفراج الفوري عن حداد، واعتبرت على إ حاله القضية إلى محكمة أمن الدولة، وطالبت بإحاله القضية إلى القضاء المدني بموجب قانون الصحافة والمطبوعات. تم إخلاء سبيل حداد بكفالة في ديسمبر/كانون الأول 2020. وبحلول نهاية العام، كانت قضيته لا تزال قيد النظر.

أسقط ممثلو الادعاء في يناير/كانون الثاني قضية من عام 2020 ضد رسام الكاريكاتير السياسي عماد حاج، الذي احتجزته السلطات لنشره في دورية بريطانية صورة كاريكاتورية تتقد ولـي العهد الإماراتي محمد بن زايد والاتفاقيات الابراهيمية التي وقعتها الإمارات مع إسرائيل.

إجراءات لتوسيع حرية التعبير، بما في ذلك العاملين في وسائل الإعلام: في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني، أصدر الديوان الملكي مرسوماً بالموافقة على عفو خاص عن 155 شخصاً أدينوا بتهمة إطالة اللسان بين ديسمبر/كانون الأول 2018 ونوفمبر/تشرين الثاني 2021. لا يسمح القانون بالعفو الخاص في القضايا المعلقة بانتظار حكم نهائي.

حرية الإنترنـت

قامت الحكومة بتنقييد أو تعطيل الوصول إلى الإنترنـت، وراقبت المحتويات المنشورة على الموقع الإلكترونية. ووردت تقارير موثوقة تدل على قيام الحكومة بمراقبة الاتصالات الشخصية على الإنترنـت دون سلطة قانونية تجيز ذلك. يشترط القانون ترخيص وتسجيل موقع الإنترنـت الإخبارية، ويحمل المحررين مسؤولية تعليقات القراء على مواقعهم الشبكية، ويشترط قيام مالكي الموقع بتزويد الحكومة ببيانات عن مستخدميها، ويفرض أن يكون رؤساء التحرير أعضاء في نقابة الصحفيين الأردنيين. ويعـنـقـقـ القـانـونـ لـلـسـلـطـاتـ صـلـاحـيـاتـ وـاضـحةـ تـمـكـنـهـاـ مـنـ حـبـ مـوـاـقـعـ الإنـترـنـتـ وـفـرـضـ الرـقـابـةـ عـلـيـهـاـ. يـسـمـحـ قـانـونـ المـطـبـوعـاتـ وـالـنـشـرـ لـلـمـفـوـضـ الإـلـكـتـرـوـنـيـةـ دـوـنـ أـمـرـ قـضـائـيـ.

يتطلب قانون الاتصالات من مزودي خدمات الاتصالات اتخاذ التدابير المناسبة لتمكين تتبع اتصالات المستخدم بناءً على أمر قضائي أو إداري.

واصلت الحكومة إصدار أوامر لمقدمي خدمات الإنترنـت بمنع الوصول إلى تطبيقات المراسلة في الأيام التي يقدم فيها طلاب المدارس الثانوية الامتحان الوطني (التوجيهي) وذلك منعاً للغش.

قيـيـدتـ خـدـمـاتـ الصـوتـ عـبـرـ بـرـوـتـوكـولـ الإنـترـنـتـ مـنـ بـعـضـ مـزـوـدـيـ خـدـمـةـ الإنـترـنـتـ، مـثـلـ وـاتـسـاـبـ وـفـايـبـرـ،ـ بيـنـماـ ظـلـ كـلـ مـنـ فـيـسـبـوكـ مـسـنـجـرـ وـتـيـلـيـغـرـامـ وـسـكـاـيـبـ قـابـلاـ لـلـوـصـولـ.

في سبتمبر/أيلول، أشارت منظمة فريدوم هاوس إلى الانقطاعات المحلية لعمليات البث على فيسبوك، والشبكات الافتراضية الخاصة VPN، وخدمة الإنترنـتـ، مـنـ بـيـنـ مـخـاـوـفـ آخـرـ،ـ أـثـنـاءـ الـاحـتجـاجـاتـ وـبـعـدـ

الأزمات الوطنية، مثل وفيات المرضى بسبب نقص الأوكسجين في أحد مستشفيات مدينة السلط في مارس/آذار، وقضية الفتنة المتعلقة بالأمير حمزة. لم تصدر أحكام بالسجن لأكثر من عام على انتهاكات استخدام الإنترنت حتى مايو/أيار، رغم استمرار الاعتقالات.

في 18 أبريل/نيسان، أفادت الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح (جوسا) أن خمسة مزودي خدمة إنترنت محليين منعوا المستخدمين من الوصول إلى تطبيق الدردشة الصوتية كلوب هاوس ابتداءً من 15 مارس/آذار. أبلغت جوسا عن تحايل بعض المستخدمين على الحظر من خلال شبكات VPN، ولكن تم حظر بعض أدوات VPN أيضاً بين منتصف مارس/آذار ومنتصف أبريل/نيسان. ظل تطبيق كلوب هاوس محظوراً اعتباراً من نوفمبر/تشرين الثاني.

أشارت لجنة حماية الصحفيين إلى أن السلطات حجبت الواقع التي زعمت أنها تفتقر إلى التسجيل المناسب. واصلت السلطات حجب الموقع الإلكتروني لمجلة تهتم بأسلوب الحياة وتستهدف مجتمع الميم جمهوراً لها، وادعت السلطات أن المجلة كانت منشورة بدون رخصة.

هناك رسوم تسجيل تبلغ 50 ديناراً أردنياً (70 دولاراً) للموقع الإخبارية. يجب أن توظف الواقع الإخبارية رؤساء تحرير من حصلوا على عضوية في جمعية الصحافة الأردنية لمدة أربع سنوات على الأقل. ويمكن تغريم المالك أو رئيس التحرير، بالإضافة إلى مواجهة عقوبات جنائية، لاحتواء الواقع الشبكي على "احتقار، أو تشويه سمعة، أو التشهير بأفراد بما ينتهك حرياتهم الشخصية أو ترويج إشاعات كاذبة عنهم." لم يُطلب التسجيل من موقع الويب الشخصية والمدونات أو دفع رسوم.

ووفقاً لصحفيين، طالبت قوات الأمن بحذف بعض المقالات المنشورة في تلك الواقع الإلكترونية. وهددت الحكومة الواقع الإلكترونية والصحفيين الذين دأبوا على انتقاد الحكومة، وفي المقابل قدّمت دعماً فعلياً للمواقع التي نشرت تقاريرأ موالية لها. وقامت الحكومة برصد المراسلات الإلكترونية ومواقع الدردشة على الإنترنط. واعتقد كثير من الأفراد أنهم لم يتمكنوا من التعبير الكامل عن آرائهم عن طريق الإنترنط، بما في ذلك البريد الإلكتروني.

وبحسب منظمات غير حكومية محلية ودولية، فقد منعت قوات الأمن خلال العام مقاطع فيديو بالبث المباشر للاحتجاجات على فيسبوك.

الحرية الأكademية والمناسبات الثقافية

فرضت الحكومة بعض القيود على الحرية الأكademية. زعم بعض الأكاديميين أن هناك حضوراً مستمراً للمخابرات الحكومية في المؤسسات الأكademية، شمل مراقبة المؤتمرات والمحاضرات الأكademية. كما راقبت الحكومة اللقاءات السياسية، والخطب في الحرم الجامعي، والخطب في المساجد والعظات في الكنائس. أفاد أكاديميون بأنه يتمنى أن تمنح دائرة المخابرات العامة الضوء الأخضر قبل تعيين جميع إداري الجامعة

وأساتذتها. أفاد الأكاديميون أيضاً أن على إدارة الجامعة أن توافق على جميع الأوراق البحثية أو المنتديات أو مواد القراءة أو الأفلام أو الندوات. يجب على المسؤولين الإداريين مراجعة المواد التي يحتمل أن تكون مثيرة للجدل من خلال دائرة المخابرات العامة. قامت السلطات بتنقيح الأفلام الأجنبية التجارية بحثاً عن أي محتوى غير مقبول قبل عرضها في دور العرض التجارية.

بـ. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها

حدّت الحكومة من حرّيات التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. بالإضافة إلى ذلك، فإن أوامر الدفاع التي صدرت في عام 2020 للحد من انتشار كوفيد-19 منحت رئيس الوزراء سلطات مدنية موسعة مؤقتاً استُخدِمت للحد من حقوق النشطاء والصحفيين.

حرية التجمع السلمي

يكفل الدستور حرية التجمع، ولكن الحكومة قيّدت هذا الحق في بعض الأحيان. وفرت قوات الأمن تأميناً للمظاهرات التي منحت تصاريح من الحكومة أو السلطات المحلية.

يتطلب القانون إخطار الحكم الاداري المحلي قبل 48 ساعة عن أي اجتماع أو نشاط تستضيفه أي مجموعة محلية أو دولية. أفادت عدة منظمات غير حكومية محلية ودولية أن الفنادق، وبناءً على طلب مسؤولي الأمن، قد طلبت منهم تقديم خطابات الموافقة من الحكم الاداري قبل عقد الدورات التدريبية أو الاجتماعات الخاصة أو المؤتمرات العامة. تم الإبلاغ عن بعض حالات رفض الحكم الاداري لطلبات الموافقة دون تفسير، وفقاً للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لحقوق الإنسان. وفي حالة عدم توفر رسائل الموافقة من الحكومة، قامت تلك الفنادق بإلغاء الفعاليات. في بعض الحالات قامت المنظمات غير الحكومية بنقل الفعاليات إلى مكاتب أو مساكن خاصة، وتم عقد الأنشطة دون انقطاع. كانت المنظمات غير الحكومية قادرة على إجراء أنشطتها بحرية أكبر عند استخدام برامج مؤتمرات الفيديو نظراً لعدم قدرة السلطات على فرض الرقابة على هذه المنصات عبر الإنترنـت.

على مدار العام، وقعت احتجاجات في جميع أنحاء البلاد على السياسات الاقتصادية، والفساد، والأعمال الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية وغزة، وعدم فعالية الحكومة. كانت احتجاجات النشطاء قليلة وسرعان ما أغلقتها قوات الأمن، في أعقاب فرض أوامر الدفاع الطارئة الحكومية المتعلقة بالصحة العامة والقيود على التجمعات لأكثر من 20 شخصاً للتخفيف من انتشار كوفيد-19.

خرجت مظاهرات سلمية على نطاق صغير في 24 مارس/آذار في عمان ومادبا وإربد والرمثا والمفرق لإحياء الذكرى العاشرة للصحوة العربية والاحتجاج على الفساد وقانون الدفاع. على الرغم من انتهاء الاحتجاجات قبل حظر التجول المفروض في الساعة 7 مساءً، استخدمت السلطات الغاز المسيل للدموع لتفرق المتظاهرين في بعض المناطق. وأشار أحد المدافعين عن حرية الصحافة إلى أن أفراد الأمن أبعدوا

الصحفيين الذين حاولوا تغطية بعض الاحتجاجات. أعلن عدد من النشطاء المحتجزين عن إضراب مفتوح عن الطعام لتسليط الضوء على الاعتقالات وتضييق الخناق على حرية التعبير. أفرجت السلطات عن بعض المعتقلين في 25 مارس/آذار وأكثر في مجموعات صغيرة حتى نهاية الشهر. في 18 أغسطس/آب، حكمت محكمة مأديبا الابتدائية على 16 ناشطاً محتجزاً بالسجن ثلاثة أشهر لكل منهم بتهمة التجمع غير القانوني. ظل استئنافهم معلقاً حتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول.

في مايو/أيار، تظاهر المحتجون تضامناً مع الفلسطينيين في مسجد الكالوتي لعدة أيام متالية خلال فترة الاشتباكات الإسرائيلية الفلسطينية. خلال مظاهرة مسائية واحدة على الأقل، اشتبكت قوات الأمن مع متظاهرين واعتقلتهم، من بينهم مسؤول صحي في جوردن توداي. وقال ناطق باسم مديرية الأمن العام إن القوات الأمنية ردت على تجاوز المتظاهرين الطوق الأمني وتوجههم نحو السفارة الإسرائيلية. اعتقلت الناشطة هبة أبو طه خلال المظاهرات أثناء تصويرها الاعتقالات (انظر القسم 2.أ.). وذكر متحدث باسم مديرية الأمن العام أنه تم فتح تحقيق في سوء سلوك الشرطة أثناء المظاهرة. بعد التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة في 21 مايو/أيار، خرج آلاف الأردنيين في الشوارع احتفالاً بذلك. على الرغم من اللوائح التي تفرض الكمامة والتبعاد الاجتماعي وأن تكون المجموعات أقل من 20 شخصاً، سُمح للمتظاهرين بالتجمع دون تدخل من الأجهزة الأمنية. وعلق النشطاء على ازدواجية المعايير التي اتبعتها الحكومة عند تنفيذ أوامر الدفاع، حيث سمحت للأفراد بالتجمع والاحتجاج عندما كان ذلك مناسباً لمصالحهم وفرقـت التظاهرات عندما لم يكن ذلك مناسباً.

في 21 يونيو/حزيران، اعتقلت السلطات إدارياً المعلم رامز البطران بسبب نشاطه نيابة عن فرع إربد لنقابة المعلمين. أفرج نائب الحاكم الإداري لإربد قبلان الشريف عن البطران من سجن باب الهوى دون توجيه اتهامات أو كفالة في 24 يونيو/حزيران. قبل الإفراج عنه من الاعتقال الإداري، أمرت السلطات البطران بالتوقيع على تعهد بعدم المشاركة في أي مظاهرات مستقبلية لنقابة المعلمين (انظر القسم 7.أ.).

في 8 أغسطس/آب، اعتقلت السلطات ما يقرب من 30 مدرساً، من بينهم رئيس نقابة المعلمين السابق ناصر النواصرة وأعضاء سابقين آخرين في مجلس إدارة النقابة، أثناء سفرهم إلى بلدة الكرك للمشاركة في اعتصام. زعم المشاركون في الاعتصام أن قوات الأمن أغلقت الطرق وضغطت على المعلمين لتوقيع تعهدات بعدم الانضمام إلى الاعتصام. تم الإفراج عن جميع المعلمين المحتجزين دون توجيه لهم إليهم في نفس اليوم الذي احتجزوا فيه. اعتقل النواصرة وأعضاء آخرين في المجلس وأُفرج عنهم عدة مرات على مدار العام.

امتنعت قوات الأمن والمتظاهرون بشكل عام عن العنف أثناء المظاهرات. حدثت اشتباكات عرضية عندما حاول المتظاهرون اختراق الحاجز الأمنية التي هدفت إلى اقصاص التظاهرات على موقع معينة. في مثل هذه الحالات، استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع من حين لآخر.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يكفل الدستور الحق في تكوين الجمعيات والانضمام إليها؛ ولكن الحكومة قيدت هذه الحرية. يفرض القانون وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ووزارة التجارة والصناعة والتموين بالموافقة على طلبات تسجيل المنظمات أو رفضها وحظر المنظمات من تلقي التمويل الأجنبي لأي سبب. كما يحظر استخدام الجمعيات لمصلحة أية منظمة سياسية. كما يمنح القانون هذه الوزارات سيطرة كبيرة على الإدارة الداخلية للجمعيات، تشمل القدرة على حل الجمعيات، واعتماد مجالس الإدارة، وإرسال مبعوثين حكوميين إلى أي اجتماع لمجلس الإدارة، ومنع الجمعيات من دمج عملياتها، وتعيين مدقق حسابات متخصص لفحص سجلات الجمعية المالية لأي سبب من الأسباب. كما يفرض القانون على الجمعيات إبلاغ وزارة التنمية الاجتماعية باجتماعات مجالسها، ورفع جميع قرارات هذه المجالس إلى الوزارة للموافقة عليها، والإفصاح عن أسماء الأعضاء، والحصول على التصاريح الأمنية من وزارة الداخلية لأعضاء مجلس الإدارة. ويتضمن القانون فرض عقوبات على مخالفات اللوائح، بما في ذلك الغرامات. تكون وزارة التنمية الاجتماعية مخولة قانوناً بالتدخل في أنشطة المنظمات غير الحكومية وإصدار تحذيرات بشأن مخالفة القانون. أما المنظمات غير الحكومية التي تتلقى تحذيراً فتحمّن فتره اختبار مدتها شهرين لمعالجة المخالفات.

رغم إنشاء وزارة التنمية الاجتماعية نظاماً آلياً في عام 2020 لمراجعة التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية المحلية، إلا أنها استمرت في قبول الطلبات الورقية. أفادت بعض المنظمات غير الحكومية المحلية أن الطلبات عولجت في أقل من 30 يوماً حسبما يقتضيه القانون، بينما استمرت منظمات غير حكومية أخرى بالادعاء أن المسؤولين الذين يراجعون التمويل الخارجي طبقوا معايير تعسفية لتأخير أو رفض طلبات التمويل، مما أدى فعلياً إلى إغلاق العديد من المنظمات غير الحكومية. أفادت بعض المنظمات غير الحكومية باستمرار التأخيرات غير المبررة التي امتدت لأشهر في عملية اتخاذ القرار، وأنه لا توجد عملية رسمية لاستئناف القرارات غير الشفافة. في 21 فبراير/شباط، أغلق المكتب المحلي لمنظمة صحفيون من أجل حقوق الإنسان. وقال المدير الفطري محمد شما إن القيود المفروضة على التمويل الأجنبي أدت إلى عدم قدرة المكتب المحلي على الاستمرار في العمل. أفادت منظمة غير حكومية أخرى أنها أُجبرت على تسريح الموظفين بسبب استمرار تدخل الحكومة ورفض طلبات التمويل الأجنبي والتأخيرات التي استمرت لشهور. أفادت المنظمات غير الحكومية أن عملية الموافقة المطلوبة حتى على المشاريع غير المثيرة للجدل وعلى التمويل الأجنبي كانت خانقة للمجتمع المدني.

في أبريل/نيسان، أصدرت منظمة غير حكومية محلية نتائج استبيان لتجارب المنظمات غير الحكومية المحلية مع التسجيل الرسمي وإجراءات التمويل الأجنبي. على الرغم من إطلاق آلية جديدة للتمويل الأجنبي في أوائل عام 2020، أفادت أكثر من ثلثي المنظمات غير الحكومية التي تتلقى تمويلاً أجنبياً أن الحكومة رفضت طلباتها لتلقي الأموال الأجنبية، وأفادت خمس منها فقط بأنها أبلغت بأسباب الرفض. ودعت جميع المنظمات غير الحكومية التي شملتها الاستبيان تقريباً إلى مزيد من الإصلاح في لوائح التمويل الأجنبي.

تحنباً لعمليات التسجيل والتمويل الأجنبي، سعت منظمات المجتمع المدني إلى حلول بديلة، من بينها التسجيل كشركات ربحية أو كمنظمات غير حكومية دولية.

وقد ساورت المواطنين، على نطاق واسع، شكوك بأن الحكومة اخترقت منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومنظمات حقوق الإنسان، وأن الأجهزة الأمنية تراقب المؤتمرات والاجتماعات السياسية والمجتمع المدني.

ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الموقع <https://www.state.gov/religiousfreedomreport/>.

د. حرية التنقل والحق في مغادرة البلد

يكفل القانون حرية التنقل داخل البلد والسفر إلى الخارج والهجرة والعودة إلى الوطن، رغم أنه كانت هناك بعض القيود. تضمنت القيود المفروضة على حرية التنقل بسبب تدابير الصحة العامة المصممة للتخفيض من جائحة كوفيد-19 قيوداً مؤقتة على السفر بين المحافظات.

التنقل داخل البلد: فرضت الحكومة بعض القيود على حرية التنقل داخل البلد للاجئين وطالبي اللجوء السوريين المسجلين. طلب من سكان مخيمات اللاجئين التقدم بطلب للحصول على إذن للانتقال من المخيم أو مغادرته مؤقتاً للزيارات العائلية أو العمل، الأمر الذي حدّ من حرية التنقل. قلل الوباء بشكل كبير من احتمالية الحصول على إذن كهذا.

استمر ورود التقارير عن عمليات ترحيل قسري للاجئين إلى مخيم الأزرق للاجئين، شملت العديد إلى قرية الأزرق المغلقة رقم 5، كبديل للترحيل بسبب مخالفات اللاجئين السوريين. وشملت هذه المخالفات "الوضع غير النظامي" (وثائق التسجيل منتهية الصلاحية أو العمل بدون تصريح عمل)؛ الأنشطة الإجرامية؛ والمخاطر الأمنية المحتملة، والتي لم يتم تحديدها بوضوح.

حتى سبتمبر/أيلول، استضاف مخيم الأزرق 43,493 فرداً، منهم أكثر من 9,711 بالغ وطفل في منطقة القرية رقم 5 المسماة. قدرت المنظمات غير الحكومية أن الحكومة نقلت أكثر من 790 لاجئ قسراً إلى مخيم الأزرق خلال العام، منهم أكثر من 469 إلى القرية رقم 5 لأسباب أمنية. ولم يتم إبلاغ اللاجئين الذين تم نقلهم قسراً إلى القرية رقم 5 رسمياً بأسباب نقلهم أو منحهم الفرصة للوصول إلى سبل الانتصاف أو المساعدة القانونية قبل نقلهم. تمكّن سكان القرية رقم 5 من الوصول إلى المساعدة الإنسانية الأساسية، وإلى العيادة التي تقدم خدمات صحية شاملة داخل القرية، وإلى المستشفى داخل مخيم الأزرق إذا كان برفقة الشرطة. وللوصول إلى مرافق المخيم الأوسع، طلب من سكان القرية رقم 5 تقديم طلب إلى مسؤولي الأمن.

رغم السماح لبعض اللاجئين بمعادرة القرية 5 كل شهر، إلا أن عملية نقل سكان القرية 5 إلى المخيم الأكبر ظلت غير منتظمة وبطيئة، مع إبطاء أكبر للعملية بسبب الجائحة. أفادت المنظمات غير الحكومية أن 93 فرداً فقط غادروا القرية رقم 5 خلال العام، مقارنة بـ 1,185 في عام 2019، مما أدى إلى تزايد عدد السكان المقيمين الذين يفتقرون إلى حرية التنقل داخل المخيم وخارجها. أفادت المنظمات غير الحكومية أن ما يقرب من نصف سكان القرية رقم 5 كانوا هناك منذ أكثر من ثلاث سنوات. خضع سكان القرية رقم 5 لمعايير إضافية غير شفافة أدت إلى تقييد الموافقة على طلبات مغادرة المخيم.

احتجزت السلطات الوثائق المدنية للاجئين الفلسطينيين من سوريا واللاجئين الآخرين أثناء إقامتهم في المخيم، وطلب من السكان التقدم بطلبٍ للحصول على إجازة من أجل الخروج من المخيم، مما حدّ بشدة من حرّيتهم في التنقل.

هـ. وضع المشردين داخلياً ومعاملتهم

لا ينطبق.

وـ. حماية اللاجئين

تعاونت الحكومة مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية الأخرى في توفير الحماية والمساعدة للاجئين في معظم الحالات.

في عام 2019، أوقفت الحكومة فعلياً تسجيلات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأي شخص يصل إلى الأردن بتأشيرة طبية أو سياحية أو دراسية أو تأشيرة عمل. حتى سبتمبر/أيلول، أثرَ توقيف عمليات التسجيل على أكثر من 5,500 فرد، من السودان والصومال والعراق ومصر واليمن في المقام الأول. بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لم يكن هناك أي تسجيل متراكم للاجئين السوريين، وكان من الممكن لهم التسجيل لدى المفوضية. ومع تفشي جائحة كوفيد-19 والإغلاق المؤقت للمرافق، قرّرت الحكومة أنها ستقبل الوثائق منتهية الصلاحية لدعم طلبات اللاجئين وطالبي اللجوء للوصول إلى الخدمات، بما في ذلك الرعاية الصحية، حتى نهاية العام.

أقام المئات من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا وغيرهم من اللاجئين في حديقة الملك عبد الله، وهي مساحة عامة محاطة بسور غير مستخدمة في محافظة إربد تم إعادة استخدامها منذ عام 2016 لإيواء اللاجئين الفلسطينيين من سوريا، وعائلات مختلطة من اللاجئين السوريين والفلسطينيين من سوريا، وبعض الأفراد من جنسيات أخرى ممن وصلوا من سوريا. كان اللاجئون في الحديقة عرضة لمجموعة واسعة من أوجه الضعف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الاكتظاظ ونقص المساحة. لم يفِ المخيم بالمعايير الدولية، وافتقر إلى العديد من المرافق الأساسية، ولم يحتوي سوى على متجر صغير واحد للحصول على الضروريات اليومية. لم يتمكن اللاجئون الفلسطينيون من سوريا المقيمون هناك من دفع رسوم الإقامة إلى وزارة الداخلية.

للحصول على وضع قانوني، والتي بدونها حرموا من الوصول إلى الفرص النظامية لكسب العيش.

قام اللاجئون الفلسطينيون من سوريا المقيمون خارج المخيمات بشكل غير قانوني بالحد من تحركاتهم لتجنب الاحتكاك بالسلطات. إضافة لذلك، أفاد بعض اللاجئين الفلسطينيين من سوريا ممن امتلكوا وثائق قانونية بتأخيرات تصل إلى أربع سنوات لتجديد وثائقهم.

بالنسبة لحاملي الجنسية الأردنية من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا، فإن إلغاء هذه الجنسية لا يزال مصدرًا للقلق. كانت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) على علم بما لا يقل عن 50 حالة من حالات سحب الجنسية منذ بداية النزاع السوري في عام 2011. في معظم الحالات، لم تقدم السلطات معلوماتٍ بشأن أسباب السحب.

الحصول على اللجوء: لا يكفل القانون منح حق اللجوء أو وضع لاجئ، كما أن الحكومة افتقرت إلى نظام رسمي لحماية اللاجئين. تنص مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 1998 والتي تم تجديدها عام 2014 على تعريف اللاجيء، وتؤكد مبدأ عدم الإعادة القسرية لللاجئين، وتسمح لللاجئين المعترف بهم بالإقامة لفترة أقصاها عام واحد يجب خلالها أن تقوم المفوضية بإيجاد حل مستدام لوضعهم. ويمكن تجديد فترات الإقامة، ولم تجر الحكومة بشكل عام اللاجئين على العودة إلى بلدانهم الأصلية. تطلب السلطات من جميع السوريين الموجودين في البلاد التسجيل لدى وزارة الداخلية والحصول على بطاقة هوية صادرة من الوزارة.

بقيت المعابر الحدودية مع سوريا مغلقة أمام اللاجئين الجدد. ولا يجوز للسوريين دخول الأردن دون موافقة مسبقة من وزارة الداخلية أو تصريح إقامة ساري المفعول في دولة ثالثة. يمكن للسوريين المقيمين في الأردن كلاجئين زيارة سوريا لفترة قصيرة دون أن يفقدوا وضعهم في الأردن إذا حصلوا على إذن مسبق من وزارة الداخلية للعودة إلى الأردن.

ظل معبر الركبان الحدودي بين الأردن وسوريا مغلقاً، وواصلت الحكومة تقييد وصول المساعدات الإنسانية إلى المنطقة، التي اعتبرتها "منطقة عسكرية مغلقة". تم إغلاق معبر جابر-نصيب الحدودي مع سوريا وإعادة فتحه بشكل دوري على مدار العام كإجراء وقائي يتعلق بجائحة كوفيد-19. وأعيد فتحه في أكتوبر/تشرين الأول أمام حركة المسافرين؛ وكانت الحركة التجارية متقطعة.

العمالة: منذ عام 2016، أصدرت الحكومة أكثر من 239,000 تصريح عمل للاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان 94.5 بالمائة منها للرجال. أما معظم تصاريح العمل هذه، والتي تمنح الوصول إلى القطاعات "المفتوحة" للعمالة الأجنبية، فلم تعد صالحة. استمر إصدار تصاريح العمل في الانخفاض خلال العام، ورجع ذلك جزئياً إلى تدابير التخفيف من كوفيد-19 التي أغلقت المجالات الرئيسية للاقتصاد لفترات طويلة وأبقت مكاتب التوظيف في المخيمات مغلقة.

ولم يُسمح بالعمل النظامي للاجئين غير السوريين المسجلين لدى المفوضية. طلب من اللاجئين غير السوريين الساعين للحصول على تصاريح عمل أن يتخلوا عن تسجيلهم لدى المفوضية. ورغم أن هذا التنازل أسفه عن عدد من أوامر الترحيل، مع وضع بعض الأفراد رهن الاحتجاز، وخاصة اليمنيين، إلا أنه لم ترد تقارير معروفة عن الترحيل بسبب مخالفة قانون العمل.

سمحت وزارة الداخلية والعمل، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، للاجئين السوريين المقيمين في المخيمات بالتقدم للحصول على تصاريح عمل. تسمح الاتفاقية للاجئين المقيمين في المخيمات باستخدام تصاريح عملهم كترخيص للعمل خارج المخيم مدة 30 يوماً. ويجب على اللاجئين المقيمين في المخيمات من يحصلون على تصاريح عمل الحضور إلى المخيم يوماً واحداً في الشهر على الأقل. خلال الأشهر الستة الأولى من العام، أدى التعليق المرتبط بالجائحة لتصاريح العمل في كل من مخييمي الأزرق والزعرى للاجئين إلى فقدان وظائف بين سكان المخيم الذين كانوا يعملون سابقاً خارج المخيم ولم يتمكنوا من العودة إلى العمل، على الرغم من إعادة فتح الأعمال التجارية في جميع أنحاء البلاد. وبحسب ما ورد، أدت المشاكل المتعلقة بصلاحية تصريح الإجازة إلى الحد من قدرة بعض اللاجئين على قبول الفرص المحمولة بمجرد استئناف إصدار تصريح العمل. أفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية المحلية أن بطالات النساء والشباب ظلت عند مستويات مُقلقة.

وهناك بعض من سكان الأردن من أصل فلسطيني، مثل أولئك الذين يشار إليهم باسم "الغزاويين السابقين"، لا يحملون الجنسية الأردنية. ولاستيعاب هذا العدد من السكان البالغ 174,000 فرداً، أصدرت السلطات بطاقات تسجيل توفر إقامة دائمة وتستخدم كوثائق هوية شخصية وجوازات سفر أردنية مؤقتة بدون أرقام هوية وطنية. إلا أن اللاجئين الفلسطينيين من غزة لم يتمكنوا من الوصول الكامل إلى برامج الدعم الوطنية بدون رقم هوية وطني، واستبعدوا من الجوانب الرئيسية لدعم الخدمات الصحية والاجتماعية، رغم أنهم كانوا قادرين على الوصول إلى خدمات الأونروا..

الحصول على الخدمات الأساسية: استمرت الحكومة في توفير الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي المجاني لأطفال اللاجئين السوريين. لكن مع نهاية العام الدراسي 2020-2021، ظل ما يقدر بنحو 50,650 سورياً و 21,540 غير سوري خارج المدرسة بسبب التحديات المالية، وتكليف النقل، وعمالة الأطفال، والزواج المبكر، والتمر من قبل زملائهم الطلاب والمعلمين، والتحديات الإدارية. إذ يجب على اللاجئين غير السوريين الدفع مقابل الالتحاق بالمدارس الحكومية، كما واجهت بعض الجنسيات متطلبات الوثائق التي أعادتهم عن الالتحاق.

ظل الوصول إلى الخدمات المدنية الأساسية، بما في ذلك تجديد وثائق الهوية وتسجيل الزيجات والوفيات والولادات، معقداً للغاية للاجئين الفلسطينيين من سوريا. تُعرض نقاط الضعف هذه اللاجئين غير المؤثرين لخطر إضافي لسوء المعاملة من قبل أطراف ثالثة مثل أصحاب العمل وأصحاب العقارات.

الحماية المؤقتة: قدّمت الحكومة حماية مؤقتة للأفراد الذين لا يتمتعون بوضع اللاجئ الرسمي وتسامحت مع الإقامة المطلولة للعديد من العراقيين وغيرهم من اللاجئين بعد انتهاء تصاريف الزيارة التي دخلوا بموجبها إلى البلاد. تراكم الغرامات على اللاجئين العراقيين وغيرهم من غير السوريين بسبب تجاوزهم مدة تصاريف الزيارة، ويجب عليهم دفع أو تسوية الغرامات والعقوبات قبل الحصول على تأشيرة خروج. بعدها يواجهون حظراً مدته خمس سنوات من العودة إلى الأردن.

ز. الأشخاص عديمو الجنسية

يمكن للأباء فقط نقل الجنسية. ولا تملك النساء الحق القانوني لنقل الجنسية إلى أطفالهن، مما قد يؤدي إلى انعدام الجنسية. يحصل أبناء المواطنات المتزوجات من غير مواطنين على جنسية الأب. ولا يحق للنساء التقدم بطلب جنسية لأزواجهن غير الأردنيين، بل يجب على الأزواج أنفسهم أن يتقدمو بطلبات الجنسية بعد الإقامة المستمرة لمدة خمسة عشر عاماً في الأردن. وبمجرد حصول الزوج على الجنسية، يمكنه التقدم فوراً بطلب نقلها عن طريقه إلى أطفاله. لكن الموافقة على هذا الطلب قد تستغرق سنوات طويلة، ويجوز للحكومة أن ترفض الطلب.

وبحسب ما ورد، تمت الكثير من الزيجات السورية في الأردن دون تسجيل بسبب افتقار اللاجئين إلى وثائق الهوية، والتي فقدت أو أتلفت أحياناً عند فرار حاملتها من سوريا أو صادرتها السلطات الحكومية عند دخولهم البلاد. لم يتمكن اللاجئون في بعض الأحيان من الحصول على شهادات ميلاد للأطفال المولودين في البلاد إذا لم يتمكنوا من تقديم شهادة زواج رسمية أو وثائق أخرى للجنسية. وتملك الحكومة إجراءً قانونياً لمثل هذه الحالات لتعديل الوضع والحصول على وثائق التسجيل. واجهت أسر اللاجئين التي تتولى نساء تدبير أمورها صعوبة في المصادقة على جنسية الأبناء في غياب الأب، مما أدى إلى زيادة تعرض هذه الفئة من السكان لأن يصبح أفرادها عديمي الجنسية. وقامت دوائر سجل مدني ومحاكم شريعة في مخيمي الزعتري والأزرق بمساعدة اللاجئين السوريين في تسجيل المواليد.

القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

لا يمنح القانون المواطنين القدرة على اختيار السلطة التنفيذية من الحكومة. يتمتع الملك بسلطة تعيين وإقالة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ومجلس الأعيان، كما يمكنه حل البرلمان وتوجيه مبادرات السياسة العامة الرئيسية. يتمتع المواطنون بالقدرة على اختيار مجلس النواب في انتخابات نزيهة بصفة عامة على أساس الاقتراع العام وعلى قدم المساواة، تجري بالاقتراع السري. كما ينتخب المواطنون 97 من أصل 100 رئيس بلدية وبعض أعضاء مجالس المحافظات وجميع أعضاء المجالس البلدية. بينما كانت عمليات التصويت تدار بشكل جيد، فإن العوائق الرسمية أمام نشاط الأحزاب السياسية والحملات حدّت من المشاركة.

في 4 أكتوبر/تشرين الأول، أصدرت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية مسودة قانون انتخابات، ومسودة مشروع قانون الأحزاب السياسية، وتصانيم لتعديل الدستور وقوانين أخرى، مما حفز النقاش الوطني. إذا تم سنّ هذه المقترنات، فإنها ستستخدم نظام التمثيل النسبي القائم على الأحزاب لاختيار 30 في المائة من مجلس النواب التالي في البرلمان، مع الحفاظ على الدوائر الانتخابية الجغرافية لأعضاء البرلمان الآخرين. وستتوسيع المقترنات نظام التمثيل النسبي القائم على الأحزاب إلى 50 في المائة ثم 65 في المائة من مقاعد مجلس النواب في الانتخابات اللاحقة. بالإضافة إلى ذلك، اقترنحت اللجنة تغييرات قانونية من شأنها نقل مسؤولية تنظيم الأحزاب السياسية من وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية إلى لجنة الانتخابات المستقلة، وتحفيز مشاركة النساء والشباب في الأحزاب السياسية.

وافق البرلمان على قانون البلديات واللامركزية الجديد في 14 سبتمبر/أيلول. يعيد القانون الانتخاب المباشر لرؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية، باستثناء عمان ووادي موسى (البتراء) والعقبة. يسمح القانون لمجلس الوزراء بتعيين 40 بالمائة من أعضاء مجالس المحافظات (من 15 بالمائة في قانون عام 2015).

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: أجرت الحكومة انتخابات برلمانية في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2020. أفاد المراقبون المحليون أن الانتخابات كانت تدار بشكل جيد من الناحية الفنية.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: يحظر القانون تشكيل الأحزاب على أساس الدين أو الطائفة أو العرق أو الجنس أو الأصل، وكذلك العضوية في الأحزاب غير المرخصة. كما يحظر القانون على أعضاء المنظمات السياسية غير الأردنية والقضاء وأفراد الأجهزة الأمنية الانضمام إلى الأحزاب. كان هناك 49 حزباً سياسياً مسجلاً، لكن معظمها كان يضم عدداً قليلاً من الأعضاء واثنان منها فقط قاماً بإدارة قوائم حزبية في انتخابات 2020. لا تزال المنظمات الدولية تشعر بالقلق إزاء التلاعب في ترسيم حدود الدوائر الانتخابية. اعتقد العديد من السياسيين أن دائرة المخابرات العامة ستضايقهم إن حاولوا تشكيل أو الانضمام إلى حزب سياسي ذو منصة سياسية، رغم أن الأحزاب السياسية أصبحت قانونية منذ عام 1992. تمكنت منظمات المجتمع المدني المحلية من مراقبة العملية الانتخابية والتعليق عليها في عام 2020.

مشاركة المرأة وأعضاء مجموعات الأقليات: ليست هناك قوانين تحد من مشاركة النساء أو أعضاء مجموعات الأقليات في العملية السياسية. يحدّ القانون الانتخابي من التمثيل البرلماني للأقليات عرقية أو دينية معينة بتخصيص حصة من المقاعد النبابية لها. أشار ناشطو حقوق الإنسان إلى التحيز الثقافي ضد النساء كعائق أمام مشاركتهن في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الرجال. شغلت النساء المنتخبات على أساس تنافسي أو المعينات من خلال أنظمة الحصص أقلية صغيرة من المناصب في الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية ومن الأدوار القيادية في السلطة التنفيذية.

وحتى نوفمبر/تشرين الثاني، تضمن مجلس الوزراء الذي يتكون من 29 عضواً امرأتين بمرتبة وزير: وزيرة الثقافة ووزيرة الدولة للشؤون القانونية. عملت 16 امرأة في عضوية البرلمان، اختيرت 15 امرأة منها بنظام الكوتا وواحدة من خلال المنافسة المفتوحة. يرفع قانون البلديات واللامركزية الجديد حصة المرأة في مجالس المحافظات من 10 في المائة إلى 25 في المائة من الأعضاء المنتخبين، وينص على حصة نسائية تبلغ 20 في المائة في المجالس البلدية. ولم تفز أي امرأة برئاسة البلديات في انتخابات عام 2017.

وكان تمثيل المواطنين من أصل فلسطيني أقل من المستوى اللازم على جميع مستويات الحكومة والجيش. ويخصص القانون تسعة مقاعد في مجلس النواب للمسيحيين وثلاثة مقاعد للأقليات الإثنية الشركسية والشيشانية معاً، مما يشكل تمثيلاً زائداً لهذه الأقليات. ينص القانون على أن المسلمين يجب أن يشغلوا جميع المقاعد البرلمانية غير المخصصة تحديداً للمسيحيين. ولم تخصص أية مقاعد للدروز قليلاً العدد نسبياً، ولكن يجوز لهم تولي المناصب وفقاً لتصنيفهم الحكومي كمسلمين. وشغل المسيحيون مناصب كوزراء وأعيان وسفراء. كان هناك عضو درزي واحد من الوزراء.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على عقوبات جنائية للفساد الحكومي، مع أن الحكومة لم تنفذ القانون بشكل فعال. وردت تقارير منفردة عن حالات فساد حكومي خلال العام. في السنوات الأخيرة، شرعت السلطات بإبداء استعداد متزايد لفتح تحقيقات عامة في الفساد. خلال العام، أدانت المحاكم وزيرًا سابقًا للأشغال العامة والإسكان ومديراً عاماً للجمارك وعدداً من المسؤولين المحليين المنتخبين في محاكمات منفصلة. وكان استغلال الروابط العائلية التجارية وغيرها من الصلات الشخصية في تعزيز المصالح الاقتصادية الشخصية منتشرًا على نطاق واسع.

في فبراير/شباط، أرسل الملك رسالة مفتوحة إلى مدير دائرة المخابرات العامة قال فيها إنه نظراً لأن مؤسسات الرقابة المدنية والنظام القضائي "نهضت بمسؤولياتها الدستورية والتشريعية"، فإن دائرة المخابرات العامة يجب أن تتركز فقط على الأمان القومي.

وجد النشطاء والصحفيون صعوبة في الوصول إلى التقارير والإحصاءات الحكومية. وأرجعوا تعذر الوصول إلى الحفظ غير الفعال للسجلات وحجب الحكومة للمعلومات عن الجمهور. وفي سبتمبر/أيلول، صرح المركز الوطني لحقوق الإنسان بأن حرية الوصول إلى المعلومات أمر محوري لتعزيز حقوق الإنسان، ودعا إلى معاقبة الأفراد الذين يعيقون الجمهور عن الحصول على المعلومات أو الذين يدمرونها عمداً.

الفساد: في 29 سبتمبر/أيلول، أصدرت محكمة أمن الدولة أحكاماً في قضية تتعلق بالإنتاج غير المشروع للتبغ وتهريبه. أدانت هيئة من ثلاثة قضاة 23 متهمًا وحكمت على المتهم الرئيسي بالسجن 20 عاماً. كما برأ

القضاة أربعة متهمين ورفضوا التهم الموجهة إلى اثنين من المتهمين توفيا أثناء المحاكمة. وكان الحكم قابلاً للاستئناف أمام محكمة النقض. كما فرضت محكمة أمن الدولة غرامات قدرها 179 مليون دينار أردني (252 مليون دولار) على عدة متهمين في القضية، مما تطلب جلسات استماع إضافية.

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

عمل عدد من مجموعات حقوق الإنسان المحلية والدولية في البلد مع بعض القيود. ويمنح القانون الحكومة القدرة على التحكم بالشؤون الداخلية للمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك قبول التمويل الأجنبي. وكانت المنظمات غير الحكومية قادرة عموماً على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والتلويح عنها على طيلة العام، مع أن مسؤولي الحكومة لم يظهروا التعاون أو التجاوب دوماً بهذا الخصوص. أفادت منظمة معايدة قانونية باستمرار تعرض المحامين إلى المضايقة بسبب متابعتهم للقضايا وأنهم تعرضوا للتهديد بإلغاء عضويتهم في نقابة المحامين الأردنيين.

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: تأسّى المركز الوطني لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة شبه مستقلة تم إنشاؤها بموجب القانون، تمويلاً حكومياً دولياً. يرشح رئيس الوزراء أعضاء مجلس أمنائه، ثم يصادق الملك على تعيينهم بموجب مرسوم ملكي. وبدوره يقوم مجلس الأمناء بتعيين المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان. أما التقرير السنوي للمركز، والذي يقيم مستوى الامتثال لمعايير حقوق الإنسان، فهو ينقد أحياناً ممارسات الحكومة. ويرفع المجلس التقرير إلى مجلسي البرلمان ومجلس الوزراء. إن توصيات المركز الوطني لحقوق الإنسان ليست ملزمة قانوناً، ولكن يُطلب من المنسق الحكومي لحقوق الإنسان في مكتب رئيس الوزراء الاستجابة لتوصيات التقرير وقياس التقدم المحرز نحو المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وأصلت الفرق العاملة التابعة للوزارات بالإيفاء بمسؤولياتها وتنفيذها بموجب خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وهو برنامج شامل مدته 10 سنوات تم البدء به في عام 2016 لإصلاح القوانين وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات، بما في ذلك تحسين إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الاعاقة. وُشيرت التطورات المتعلقة بخطة العمل بانتظام على موقع الوزارات على الإنترن特. خلال شهر سبتمبر/أيلول، تم الانتهاء من 20 في المائة من أنشطة الخطة، وكان 42 في المائة منها قيد التنفيذ، وبقي 38 في المائة معلقاً. في سبتمبر/أيلول، أطلق المنسق الحكومي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية، آلية وطنية جديدة للشكوى من انتهاكات حقوق الإنسان وقام بتدريب ضباط الاتصال لتحديد انتهاكات حقوق الإنسان والرد عليها. وأكدت الوزارات التزامها بالخطة ووسعـت الموارد المتاحة لتنفيذها بالتنسيق مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية.

يقوم رئيس التنسيق الحكومي لحقوق الإنسان ووحدة حقوق الإنسان في مكتب رئيس الوزراء بتنسيق تنفيذ الخطة الوطنية على مستوى الحكومة، بما في ذلك صياغة تقارير حقوق الإنسان والرد عليها. عقد مكتب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان 38 نشاطاً خلال العام بموجب الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك

مناقشات توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وإدماج الأشخاص ذوي الاعاقة في القطاعين العام والخاص، وورش العمل للتوعية بالنوع الاجتماعي، والاتجار بالأشخاص، وحقوق الإنسان العامة.

القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية

المراة

الاغتصاب والعنف الأسري: يفرض القانون عقوبة لا تقل عن السجن 10 سنوات مع الأشغال الشاقة على مرتكبي جريمة اغتصاب أي فرد يبلغ من العمر 15 سنة أو أكثر. لا يعتبر اغتصاب الزوج لزوجته مخالفًا للقانون. ينص القانون على أن تكون الملاحقة القضائية إلزامية لتلك الجنيات، بما فيها الاغتصاب. وتخضع الجرائم غير الجنائية، مثل بعض حالات العنف الأسري، أولاً للوساطة من قبل إدارة حماية الأسرة التابعة لمديرية الأمن العام. وينص القانون على خيارات الحكم البديل في قضايا العنف الأسري بموافقة الضحية. ولم تطبق الحكومة قانون الاغتصاب بصورة فعالة.

وكان العنف ضد المرأة منتشرًا. وبينما انخفض عدد جرائم "الشرف" المبلغ عنها، أفادت المنظمات غير الحكومية المحلية عن زيادة في العنف الأسري. حتى سبتمبر/أيلول، أفادت منظمة حقوقية غير حكومية بوفاة 13 امرأة من جراء العنف الأسري.

في يناير/كانون الثاني، أثّم رجلان بمحاولة قتل شقيقهما. بقيت الضحية، التي تم التعرف عليها فقط باسم آية، في المستشفى في غيبوبة لمدة شهر. أفادت الشرطة أن آية نُقلت إلى المستشفى سابقاً في ديسمبر/كانون الأول 2020 بعد اعتداء سابق على يد أحد الأشقاء، الذي أحيل بعد ذلك إلى المحاكم الإداري، لكن أطلق سراحه دون توجيه تهمٍ إليه.

في أغسطس/آب، أطلق المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وهو أحد منظمات المجتمع المدني برئاسة الملكة، مبادئ توجيهية للاستجابة للعنف الأسري ضد النساء والأطفال. يجوز للنساء تقديم شكوى عن الاغتصاب أو إساءة المعاملة الجسدية لدى منظمات غير حكومية معينة أو مباشرة لدى السلطات القضائية. ومع ذلك، فغالباً ما لا يتم الإبلاغ عن الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي بسبب المحرمات الاجتماعية والمعاملة المهينة في مراكز الشرطة. كما أشارت المنظمات غير الحكومية إلى عدم وجود أرقام رسمية حول انتشار العنف ضد الفتيات غير المتزوجات والنساء اللواتي تبلغ أعمارهن 50 عاماً فما فوق.

في يناير/كانون الثاني، حكمت المحكمة الجنائية الكبرى على رجل بالسجن سبع سنوات ونصف مع الأشغال الشاقة بتهمة الاعتداء الجنسي على ابنته البالغة من العمر 16 عاماً أكثر من 300 مرة. أدان نشطاء وسائل التواصل الاجتماعي والمدافعون عن حقوق المرأة الحكم باعتباره متساهلاً للغاية بالنسبة لنطاق الجريمة، ودعوا إلى إصلاح قانوني لإلغاء استخدام القضاة للعوامل المخففة عند فرض الأحكام على مثل هذه الجرائم.

حققت إدارة حماية الأسرة في أكثر من 4,000 حالة خلال العام، وأحالت 90 حالة إلى مأوى حكومية وأكثر من 100 إلى مأوى غير حكومي. أفادت بعض المنظمات غير الحكومية والمحامون بوجود ضغوطات ضد رفع قضايا الاعتداء الجسدي إلى المحكمة، وأكدوا أن المحاكم أسقطت بشكل روتيني ثلاثة قضايا الاعتداء التي ترجم عنها إصابات جسدية قليلة أو معنوية. من الناحية التقنية، فإن الاعتداء على الزوجة سبب للطلاق، لكن الأزواج في بعض الأحيان ادعوا سلطة ثقافية لضرب زوجاتهم. ولاحظ المراقبون أنه في حين دعم القضاة بشكل عام شكوى المرأة بال تعرض لسوء المعاملة في المحكمة، إلا أنه نظراً للضغط المجتمعية والأسرية، والخوف من العنف كجرائم "الشرف"، فإن قلة من النساء سعيهن للحصول على انتصاف قانوني.

في مارس/آذار، أعلنت مديرية الأمن العام عن دمج إدارة شرطة الأحداث مع إدارة حماية الأسرة لتوحيد الجهود الرامية إلى حماية الأطفال والأسر. قامت مديرية الأمن العام والجهاز القضائي وزارات العدل والصحة والتنمية الاجتماعية بشكل مشترك بتطوير عملية وساطة رسمية، شملت دليلاً مصحوباً بإرشادات. يجب أن يشرف قاضي "التسوية" المتخصص على حل كل قضية ويؤكد موافقة الطرفين، ويتلقى توصيات من مقدمي خدمات الصحة العقلية والأشخاص الاجتماعيين، وله أن يأمر بخدمة المجتمع، ويلغي التهم الجنائية، ويصدر أوامر الحماية.

أفاد ممثلو المنظمات غير الحكومية بانخفاض عدد النساء المعرضات لخطر الوقوع ضحية لجرائم "الشرف"، ولكن كان هناك عدد أكبر من النساء المعرضات لخطر العنف الأسري. ووفقاً لمنظمات حقوق الإنسان الدولية العاملة في البلاد، ازداد العنف القائم على النوع الاجتماعي، وخاصة العنف الأسري، خلال جائحة كوفيد-19. وكانت أكثر أشكال الإساءة شيوعاً هي الإساءة العاطفية والجسدية، والتي غالباً ما يرتكبها العشير أو أحد أفراد الأسرة.

استخدم الحكام الإداريون قانون منع الجرائم لاحتجاز النساء إدارياً بغرض حمايتهن. قامت وزارة التنمية الاجتماعية بإدارة مأوى للنساء المعرضات لخطر العنف وجرائم "الشرف". حتى أكتوبر/تشرين الأول، قدم مأوى النساء المعرضات لخطر جرائم "الشرف" ومقره في عمان خدماته إلى 268 امرأة، بمن فيهن المعتقلات الإداريات من مركز الجودة للإصلاح وإعادة التأهيل، والنساء المحالات إلى المأوى من قبل إدارة حماية الأسرة، والنساء اللواتي أحالهن الحكام الإداريون مباشرة إلى المأوى. قامت وزارة التنمية الاجتماعية بتعديل اللوائح الداخلية للمأوي للسماح للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 10 سنوات بمرافقه أمهاتهم، بما في ذلك الأمهات اللائي سبق احتجازهن تحت وصاية وقائمة.

شغلت إدارة حماية الأسرة خطأً ساخناً للعنف الأسري، كما نلتقت الاستفسارات والشكاوى عبر البريد الإلكتروني وبشكل شخصي. حافظت وزارة التنمية الاجتماعية على مأوى ثانٍ لضحايا العنف الأسري في إربد. أشارت تقارير المنظمات غير الحكومية، قبل وأثناء جائحة كوفيد-19، إلى أن جميع المأوى التي تديرها الحكومة كانت تعمل بأقل من طاقتها بكثير.

نشر المجلس الوطني لشؤون الأسرة خطة وطنية مدتها ثلاث سنوات للاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل. وأفادت المنظمات غير الحكومية أن مقدمي الرعاية الصحية والمعلمين ما زالوا متربدين في الإبلاغ عن إساءة المعاملة بسبب عدم وجود ضمانات لحماية الشهود. واستمر القضاة المختصون في تسريع قضایا العنف الأسري، ووفقاً لإدارة حماية الأسرة، استغرق حل قضایا الجنح حوالي ثلاثة أيام. ساعد المجلس الوطني لشؤون الأسرة الحكومة في تطوير إرشادات الوساطة.

أفادت المنظمات غير الحكومية بإدخال تحسينات على الإجراءات والسياسات المتعلقة بالعنف الأسري في إنفاذ القانون والقضاء، منذ المراجعات التي أوصت بها لجنة المجلس الوطني لشؤون الأسرة التي تم إنشاؤها في أعقاب الاحتجاجات المتعلقة بالتعامل مع قضية عام 2020، حيث يُزعم أن رجلاً ضرب ابنته البالغة بقطعة من الطوب حتى الموت. في مارس/آذار، أدانت محكمة الجنایات الكبرى رجلاً ألقع عيني زوجته في عام 2019، وهي قضية تُعرف باسم جريمة جرش، بالقتل العمد مع سبق الإصرار وحكمت عليه بالسجن 30 عاماً مع الأشغال الشاقة.

الممارسات التقليدية الأخرى الضارة: ذكرت منظمات المجتمع المدني أن العديد من جرائم "الشرف" لم يتم الإبلاغ عنها، لا سيما في المناطق غير الحضرية.

في يونيو/حزيران قام رجل بضرب ابنته البالغة من العمر 21 عاماً، والتي عُرفت باسم رانيا، حتى الموت بسلك كهربائي. اشتبهت المنظمات غير الحكومية في أنها قضية قتل بداعي "الشرف". واتهم مدعى عام الجنایات الكبرى الأب بتعذيب ابنته وقتلها. ظل الأب رهن الاعتقال، وبقيت القضية قيد النظر حتى منتصف نوفمبر/تشرين الثاني. أثار القتل غضباً شعرياً ودعواتٍ على وسائل التواصل الاجتماعي إلى تحقيق العدالة لرانيا ونساء آخريات قُتلن على أيدي أسرهن.

ولم ترد خلال العام أية تقارير عن زيجات بالإكراه كبديل لاحتمال القتل بداعي "الشرف". لاحظت المنظمات غير الحكومية أن بعض حالات الزواج القسري حدثت بعد وقت قصير من الاتهام بالاغتصاب، بسبب الضغط الأسري والمجتمعي قبل بدء أي محاكمة رسمية. أشار مراقبون إلى أنه وفقاً للاعتقاد العرفي، إذا تزوجت المرأة من مغتصبها فإن أفراد أسرتها لا يحتاجون لقتلها "حفاظاً على شرف العائلة"، على الرغم من وجود القانون الذي أنهى ممارسة إبراء ذمة المغتصبين الذين تزوجوا ضحاياهم. ومع ذلك، فقد لاحظت المنظمات غير الحكومية أن هذا القانون ساعد في الحدّ من مثل هذه الحالات وشجع المزيد من النساء على الإبلاغ عن الاغتصاب، خاصةً منذ إنشاء المأوى.

أحال الحكم الإداريون الضحايا المحملات لجرائم "الشرف" إلى مأوى وزارة التنمية الاجتماعية بدلاً من الحجز "الوقائي" غير الطوعي في مرفق احتجاز. قام الحكم الإداريون خلال العام بإحالة 10 نساء مبشرة إلى المأوى. وأُحيلت معظم الحالات من قبل إدارة حماية الأسرة والمنظمات غير الحكومية.

يصرح القانون بإجراء اختبارات الحمض النووي والوسائل العلمية الأخرى لتحديد أبوة المولود المرتبط "بالاغتصاب والخداع والكذب".

التحرش الجنسي: يحظر القانون بشدة التحرش الجنسي ولا يميز بين الاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي. ويعاقب على كل منهما بأربع سنوات مع الأشغال الشاقة على الأقل. يضع القانون أيضاً عقوبات على اللمس غير اللائق والتحرش اللفظي ولكنه لا يعرّف سبل الحماية من التحرش الجنسي. لم تطبق الحكومة القانون بشكل فعال؛ إذ وردت أنباء على نطاق واسع عن التحرش الجنسي بالنساء والفتيات في الأماكن العامة. وأفادت منظمات غير حكومية بأن اللاجئات من سوريا والعاملات الأجنبيات وعلى الأخص العاملات في قطاع الملابس وعاملات المنازل، كن معرضات بشكل خاص للعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي، في مكان العمل.

الحقوق الإنجابية: لم ترد تقارير عن الإجهاض القسري أو التعقيم غير الطوعي من قبل السلطات الحكومية.

يسمح القانون للأزواج بالحق الأساسي في تقرير عدد الأطفال والمباعدة بين الولادات وتوكيد الإنجاب. كانت موانع الحمل متاحة على نطاق واسع وقُدمت مجاناً في العيادات العامة. لم تكن موانع الحمل الهرمونية والطارئة وعقاقير الإجهاض الطبي ضمن القائمة الحكومية للأدوية التي لا تستلزم وصفة طبية، وفقاً لمجلة بيرو ميد سنترال (BMC) العلمية ومقرها المملكة المتحدة. ووفقاً لتقريرات تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان حالة سكان العالم 2020، استخدمت 21 بالمائة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة وسيلة حديثة لمنع الحمل في عام 2020. أفادت مجلة BMC أن الخدمات الجنسية والإنجابية كانت غير مستغلة بشكل كافٍ من قبل الشباب.

أثار المدافعون مخاوف بشأن العوائق التي تحول دون تقديم الخدمات للنساء غير المتزوجات ومشاكل الوصول للنساء والفتيات ذوات الاعاقة، بما في ذلك الموافقة على استئصال الرحم. أثارت مجموعات حقوق الإنسان مخاوف بشأن معاملة النساء غير المتزوجات اللائي يلدن في المستشفيات، شملت إبلاغ موظفي المستشفى عنهن إلى السلطات.

لم ترد تقارير عن الإجهاض القسري أو التعقيم غير الطوعي من قبل السلطات الحكومية. لم تكن هناك سياسات حكومية تحد من حجم الأسرة.

وفرت الحكومة الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك أدوات فحص الاغتصاب وفحوصات الطب الشرعي، للناجيات من العنف الجنسي، لكن وسائل منع الحمل الطارئة لم تكن متاحة بشكل عام، مما حد من التدبير العلاجي السريري للاغتصاب. وفقاً لمنظمة غير حكومية، لم يستخدم المختصون في مجال الصحة باستمرار الممارسات الوعائية بالصدمات عند التعامل مع الضحايا، وتقاولت جودة الرعاية في جميع أنحاء البلاد.

وذكرت منظمة غير حكومية أخرى أن ضحايا الاغتصاب غير المتزوجات اللاتي أصبحن حوامل واجهن صعوبات في الحصول على ولادة آمنة وإقرار للوضع القانوني لأطفالهن.

تنقل الفتيات المراهقات والنساء غير المتزوجات اللائي أصبحن حوامل إلى ما تمولها الحكومة بصورة روتينية حيث يمكنهن تلقي الخدمات التعليمية، على الرغم من تقواطع الجودة. ومنعت الأعراف الاجتماعية الفتيات القاصرات اللاتي أصبحن حوامل من الذهاب إلى المدرسة.

التمييز: يكفل الدستور حقوقاً متساوية للرجال والنساء. ومع ذلك، واصل المراقبون التأكيد على غموض الفقرة المتعلقة بذلك، وأوصت اللجنة النسائية الفرعية التابعة للجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية بتوضيح تعريفات المساواة في الدستور في تقرير نُشر في أكتوبر/تشرين الأول.

أطلقت مديرية الأمن العام في فبراير/شباط أول استراتيجية لتعزيز مراعاة المنظور الجنسي للأعوام من 2021 إلى 2024. وقبل إطلاقها، عملت الضابطات بشكل رئيسي في شرطة المرور ووظائف حماية الأسرة. فتحت هذه الاستراتيجية جميع المناصب في مديرية الأمن العام للضابطات، بما فيها المناصب في إدارة التحقيقات الجنائية وإدارة مكافحة المخدرات، وهدفت إلى تجنيد الشابات والاحتفاظ بالضابطات بعد الزواج من خلال وضع سياسات ملائمة للأسرة. أنشأت مديرية الأمن العام مكتباً للنوع الاجتماعي في فبراير/شباط من أجل تنفيذ الاستراتيجية وتدريب قادة مديرية الأمن العام على مبادئها. كما أطلقت القوات المسلحة الأردنية استراتيجية خاصة في أيلول/سبتمبر لزيادة مشاركة المرأة، بما في ذلك التوظيف، والاحتفاظ بالموظفات، والتقدم في المناصب القيادية. مراعاة لهذه الاستراتيجية، بدأت القوات المسلحة في قبول المزيد من الطيارات في الأكاديمية الجوية ونشرت المزيد من النساء في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

لا ينص القانون بالضرورة على نفس الوضع القانوني، والحقوق، وأحكام الميراث للنساء كما الرجال. وقد عانت النساء من التمييز في عدة مجالات، منها الطلاق وحضانة الأطفال والجنسية ومكان العمل، وفي قيمة شهادتهن في المحاكم الشرعية التي تتعامل مع شؤون القانون المدني في ظروف معينة. قامت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وهي منظمة شبه حكومية، بتشغيل خط ساخن لتلقي شكاوى التمييز.

أبلغت المنظمات غير الحكومية عن وجود عدد غير مناسب من الأفراد المتهمين بعدم سداد الديون بين النساء غير قادرات على سداد القروض التي أخذنها نيابة عن أفراد أسرهن الذكور. في مارس/آذار، صدر أمر دفاع بتعليق أحكام السجن التي تتعاقب على عدم سداد الديون حتى 31 ديسمبر/كانون الأول، وأفرج عما يقدر بنحو 8,000 إلى 12,000 فرداً من السجن بسبب الديون. جاء هذا القرار بمثابة صدى لقرار مجلس القضاء الصادر في أبريل/نيسان 2020 بتأجيل حبس المدينين الذين تقل ديونهم غير المسددة عن 100,000 دينار أردني (141,000 دولار).

عينت وزارة العمل مكتباً لمعالجة دعاوى التمييز في مكان العمل لكل من الرجال والنساء. دعت المنظمات غير الحكومية المحلية إلى تمثيل أفضل للمرأة في المناصب القيادية في كل من القطاعين العام والخاص. في مارس/آذار، أفادت منظمة العمل الدولية أن النساء الأردنيات يشغلن 62 في المائة من المناصب القيادية في قطاع التعليم بينما يشغلن 2.7 في المائة فقط من المناصب القيادية في الاقتصاد الكلي. بالإضافة إلى ذلك، وجدت أبحاث البنك الدولي أن فجوة الأجر بين الرجال والنساء الأردنيين كانت 40 بالمائة في القطاع الخاص و28 بالمائة في القطاع العام. انتقدت بعض المنظمات غير الحكومية عدم وجود أحكام بشأن إجازة الأمومة ورعاية الأطفال والحصول على تأمين صحي متساوٍ للعاملات.

بموجب قانون الأحوال الشخصية الذي يطبق أحكام الشريعة، ترث البنات نصف المبلغ الذي يحصل عليه الأبناء، مع بعض الاستثناءات. وإذا كانت هناك وريثة واحدة فقط، فإنها تحصل على نصف تركة والديها، ويذهب النصف الآخر إلى الأقرباء من الرجال المحددين شرعاً، أما إذا كان الوريث الوحيد رجلاً، فإنه يحصل على كل تركة والديه. ويجوز للمرأة أن تطلب الطلاق من دون موافقة الزوج في ظروف محدودة، مثل الهجر وإساءة المعاملة من جانب الزوج، أو مقابل التنازل عن حقوقها المالية. ويسمح القانون بالاحتفاظ بهذه الحقوق المالية تحت ظروف محددة، مثل إساءة المعاملة من جانب الزوج. تقوم المحاكم الدينية الخاصة للطوائف المسيحية المعترف بها في إطار مجلس الكنائس بالفصل في الزواج والطلاق للمسيحيين، ولكن بالنسبة للإرث، فإن الشريعة تطبق على جميع الأشخاص، بغض النظر عن الديانة.

منذ بداية الجائحة، وبأمر من المحكمة الشرعية، دُفعت النفقة للنساء الإلكترونيًّا أو من خلال مكتب البريد الأردني. وبسبب تعليق العمل والرواتب في بعض القضايا، لجأت المحكمة إلى صندوق تسليم النفقة لدفع نفقة النساء والأطفال.

فاقت استحقاقات الضمان الاجتماعي التي تقدمها الحكومة للذكور ما تقدمه للإناث. وتلقى أفراد الأسرة الذين ورثوا مدفوعات المعاشات التقاعدية لموظفي الخدمة المدنية المتوفين مبالغ مختلفة حسب جنس الوريث. وتسمح القوانين واللوائح التي تحكم التأمين الصحي لموظفي الخدمة المدنية للمرأة بتوسيع تغطية التأمين الصحي إلى المعالين أو الأزواج.

يسمح القانون للأم غير المسلمة بالاحتفاظ بأولادها المسلمين إلى ما بعد سن السابعة (وهو الحد السابق).

العنف والتمييز العنصري أو العرقي الممنهج

أقامت أربع مجموعات متمايزة من الفلسطينيين في البلاد، عدا عن اللاجئين الفلسطينيين من سوريا الذين يقطنون في القسم 2.و. وبحسب ما ورد، واجه العديد من هؤلاء الأفراد بعض التمييز. حصل الفلسطينيون وأبناؤهم من هاجروا إلى الأردن والضفة الغربية التي سيطرت عليها الأردن بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948 على الجنسية الكاملة. وانطبق الأمر نفسه على الفلسطينيين الذين هاجروا إلى البلاد بعد حرب

1967 ولم يكن لديهم حق الإقامة في الضفة الغربية. أما الفلسطينيون وأطفالهم ممن يحتفظون بحق الإقامة في الضفة الغربية بعد حرب 1967 فلا يحق لهم الحصول على الجنسية، لكن يمكنهم الحصول على وثائق سفر مؤقتة بدون أرقام هوية وطنية، بشرط ألا يحملوا أيضاً وثيقة سفر للسلطة الفلسطينية. وحصل هؤلاء الأفراد على بعض الخدمات الحكومية، إذ دفعوا 80 في المائة من أجور الأجانب غير المؤمن عليهم في المستشفيات وأسعار غير المواطنين في المؤسسات التعليمية ومرافق التدريب. وأما اللاجئون وأطفالهم الذين فروا من غزة بعد حرب 1967، فلم يملكون حق الحصول على الجنسية وإنما منحوا وثائق سفر مؤقتة بدون أرقام وطنية. ولم يكن بإمكان هؤلاء اللاجئين الاستفادة من الخدمات الحكومية، واعتمدوا بالكامل تقريباً على "الأونروا".

وكانت نسبة تمثيل الأردنيين من أصل فلسطيني في البرلمان وفي المناصب العليا في الحكومة والجيش أقل من نسبتهم بين السكان، وكذلك نسبة قبولهم في الجامعات الحكومية. كان وصولهم محدوداً إلى المنح الدراسية الجامعية ولكنهم ممثلون تمثيلاً جيداً في القطاع الخاص.

تشمل الأقليات الأخرى في الأردن الشركس والشيشان والأرمن والأشوريين وبني مرة (الأردنيون/السوريون "الغرر" المعروفيين إقليمياً باسم "الدومر")، بالإضافة إلى اللاجئين السوريين والعراقيين واليمنيين والسودانيين (انظر القسم 2.2). أفادت المجموعة الدولية لحقوق الأقليات أن بني مرة واجهوا تحيزاً وعداءً واسع النطاق في جميع أنحاء المنطقة، وعانوا من ارتفاع معدلات الفقر، وكان لديهم وصول محدود إلى التعليم والتوظيف والخدمات الحكومية.

الأطفال

تسجيل المواليد: يمكن للأباء فقط نقل الجنسية. ولم تصدر الحكومة شهادات ولادة لجميع الأطفال الذين ولدوا داخل البلاد. واعتبرت الحكومة بعض الأطفال، بمن فيهمأطفال النساء غير المتزوجات، أو بعض الزيجات بين الأديان التي تشمل امرأة مسلمة ورجلًا تحول من الإسلام إلى دين آخر، أطفالاً غير شرعيين وحرموا من التسجيل العادي. وبدلاً من ذلك، أصدرت الحكومة لهؤلاء الأطفال، فضلاً عن الأيتام، أرقام تعريف وطنية خاصة تختلف عن أرقام التعريف الوطنية القياسية الممنوحة لمعظم المواطنين. وقد جعل ذلك من الصعب على هؤلاء الأطفال الذهاب إلى المدرسة أو الوصول إلى الخدمات الصحية أو الحصول على وثائق أخرى. ولا تتغير أرقام التعريف الوطنية خلال حياة الشخص ويتم استخدامها في جميع أشكال تحديد الهوية. وإذا تقدم أطفال الأمهات الأردنيات والأباء من غير المواطنين بطلبات وأقاموا في البلاد لمدة خمس سنوات على الأقل فقد يحصلون على بعض الخدمات التي يتمتع بها المواطنون، منها التعليم الأساسي والرعاية الصحية المدعومة والقدرة على التملك والاستثمار، والحصول على رخصة سواقة، والأولوية على غيرهم من الأجانب في التوظيف. وللحصول على هذه الخدمات، يجب على الأطفال الحصول على شهادة هوية خاصة من خلال مكتب الأحوال المدنية.

بموجب القانون، يجب على أطفال الأمهات الأردنيات والأباء غير المواطنين الذين يتقدّمون بطلبٍ للحصول على الخدمات الاجتماعية الإقامة في البلاد وإثبات العلاقة من جهة الأم. قد يوافق مجلس الوزراء بعد ذلك على منح الجنسية لهؤلاء الأطفال في ظل ظروف معينة، إلا أن هذه الآلية لم تكن معروفة على نطاق واسع، ونادرًا ما حظيت بالموافقة. واصلت المنظمات غير الحكومية الضغط على الحكومة لجعل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية أقل صعوبة.

قامت السلطات بتفریق الأطفال المولودين خارج رباط الزوجية عن أمهاتهم ووضعهم في دور الأيتام بغض النظر عن رغبة الأم في الحضانة.

التعليم: التعليم إلزامي من سن السادسة حتى السادسة عشر، وهو مجاني حتى سن 18. ولا يوجد تشريع لإنفاذ القانون أو معاقبة أولياء الأمر الذين ينتهكونه. وواجه الأطفال الذين ليست لديهم إقامة قانونية عقباتٍ في الالتحاق بالمدارس العامة. ويتعين على بعض أبناء المواطنات والأباء من غير المواطنين تقديم طلب الحصول على تصاريح الإقامة كل سنة، ولم يكن إصدار التصاريح مضموناً (انظر الفقرة 2. ز. الأشخاص عديمو الجنسية). انظر القسم 2.و. للحصول على معلومات حول الوصول إلى التعليم لللاجئين.

إساءة معاملة الأطفال: لا يوجد قانون محدد يوفر الحماية للأطفال، ولكن ثمة قوانين أخرى تحدد العقاب على إساءة معاملة الأطفال. فعلى سبيل المثال، تتطوي جريمة اغتصاب طفل يقل عمره عن 15 سنة على احتمال عقوبة الإعدام. ولم تكن هناك إدانات باغتصاب طفل يقل عمره عن 15 سنة خلال العام. وأشارت المنظمات المحلية التي تعمل مع الأطفال الذين تعرضوا للاعتداء إلى ثغرات في النظام القانوني، مما يؤدي وبشكل متكرر إلى أحكام مخففة، خاصة بحق أفراد الأسرة. وفي قضايا الإساءة للأطفال، أبدى القضاة تساهلاً بشكل روتيني بناءً على رغبات الأسرة. تقاعست السلطات في بعض الحالات عن التدخل عندما واجهت تقارير عن سوء المعاملة، مما أدى إلى تصاعد العنف وحالات الوفاة.

في مارس/آذار، توصلت محكمة أمن الدولة إلى قرار في قضية أفراد عصابة متهمين بتعذيب صبي بلغ من العمر 16 عاماً (يُعرف باسم صالح)، وقطع يديه واقتلاع عينيه، بدعوى الانتقام لمقتل أحد أفراد العصابة على يد والد الصبي خلال محاولة ابتزاز عام 2020. وأدانت المحكمة المتهمين بتهمة ترويع المجتمع، وتشكيل عصابة، وهتك العرض، والاختطاف الجنائي، وإحداث عاهة مستديمة، وحيازة سلاح ناري غير مرخص، ومقاومة الاعتقال، والشروع في القتل. وحكم على ستة من الجناة بالإعدام، وعلى واحد منهم غيابياً، رغم دعوات منظمات حقوق الإنسان بعدم إعادة عقوبة الإعدام، بينما برأت المحكمة سبعة آخرين. كما حكمت المحكمة على متهم واحد بالسجن 10 سنوات، وأخر بالسجن 15 عاماً، واثنين آخرين بسنة واحدة.

زواج الأطفال المبكر والزواج القسري: الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 عاماً. وبموافقة كل من القاضي وولي الأمر، يمكن تزويج طفل في سن مبكر لا يتجاوز 16 عاماً. ويتمتع القضاة بسلطة تقرير ما إذا كان زواج الفتيات بين سن 16 و18 عاماً "في مصلحتهن الفضلى" والفصل في عقد الزواج. أبلغت منظمة

غير حكومية محلية عن ارتفاع معدلات زواج الأطفال خلال العام. ظل معدل الزواج المبكر والزواج القسري بين اللاجئين مرتفعاً. وفقاً لمصادر عديدة، انطوى عدد كبير من زيجات السوريين في البلاد خلال العام على عروس قاصرة. ووفقاً لمنظمات محلية دولية، بدأت بعض العائلات السورية اللاجئة زيجات مبكرة لبناتها للمساعدة في تخفيف ضغوط الفقر.

الاستغلال الجنسي للأطفال: ينص القانون على عقوبة بالسجن من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات على الاستغلال التجاري للأطفال. يحظر القانون توزيع المواد الإباحية التي تتضمن أشخاصاً تقل أعمارهم عن 18 عاماً. ولا يحظر القانون بالتحديد حيازة الصور الإباحية للأطفال دون نية بيعها أو توزيعها. ويعاقب القانون أولئك الذين يستخدمون الإنترنت لنشر أو توزيع صور إباحية للأطفال. والحد الأدنى لسن ممارسة الجنس برضاء الطرفين هو 18 عاماً، على الرغم من قانونية العلاقات الجنسية بين الفاقدان الذين صادقت المحاكم على زواجهم.

الأطفال المشردون: ضمن العدد الكبير من السكان اللاجئين، كان هناك عدد كبير من الأطفال المشردين (انظر القسم 2.و.).

أطفال المؤسسات: أحالت السلطات تلقائياً الحالات التي تتضمن العنف ضد أشخاص من ذوي الإعاقة أو ممن هم في مؤسسات الرعاية إلى إدارة حماية الأسرة. وسلطت لجنة المتابعة بوزارة التنمية الاجتماعية الضوء على انتشار استخدام التأديب البدني، وإساءة المعاملة البدنية واللفظية، والأوضاع المعيشية غير المقبولة، والنقص في الخدمات التعليمية أو التأهيلية أو النفسانية للتزلاء ومن ترعاهم هذه الدور.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. يرجى مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاختطاف الدولي للأطفال على [أيدي أحد الوالدين على الموقع](https://travel.state.gov/content/travel/en/International-Parental-Child-Abduction/for-providers/legal-reports-and-data/reported-cases.html) <https://travel.state.gov/content/travel/en/International-Parental-Child-Abduction/for-providers/legal-reports-and-data/reported-cases.html>

معاداة السامية

باستثناء الأجانب، لم تكن هناك جالية يهودية مقيمة في البلد. كانت معاداة السامية موجودة في وسائل الإعلام. وكانت الرسوم الكاريكاتورية، والمقالات الإخبارية ومقالات الرأي تصور اليهود أحياناً بشكل سلبي دون رد من الحكومة. في ديسمبر/كانون الأول 2020، نفى أستاذ جامعي حكومي علناً وقوع الهولوكوست. لم تتضمن المناهج الدراسية الوطنية، بما فيها المواد المتعلقة بالتحقيق حول التسامح، ذكر الهولوكوست، واستخدمت المجازات المعادية للسامية. تضمنت بعض مناهج المدارس الخاصة معلومات عن الهولوكوست. بدا أن تزايد خطاب الكراهية المعادي للسامية على وسائل التواصل الاجتماعي كان يتزامن مع تصاعد التوترات في إسرائيل والأراضي الفلسطينية.

الاتجار بالأشخاص

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع
<https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>.

حصاد الأعضاء البشرية

يُعتبر حصاد الأعضاء البشرية جريمة اتجار بالبشر عابرة للحدود، وكان ثالث أكثر جرائم الاتجار بالبشر ارتكاباً بعد العمل القسري والاستغلال الجنسي، وفقاً لمديرية الأمن العام. بدأت وحدة مكافحة الاتجار بالأشخاص في مديرية الأمن العام بتبني النشاط على وسائل التواصل الاجتماعي لتحديد الجناة المحتملين. وردت تقارير عن ست حالات لحصاد الأعضاء حتى أكتوبر/تشرين الأول.

الأشخاص ذوي الاعاقة

ينص القانون عموماً على حقوق متساوية للأشخاص ذوي الاعاقة، ولكن لم تدعم السلطات هذه الحماية القانونية. وتعني الإعاقة التي يشملها القانون الإعاقات الجسدية والحسية والنفسيّة والعقلية. وعمل المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو هيئة حكومية، مع الوزارات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ استراتيجيات لمساعدة ذوي الاعاقة. وأفاد المواطنون والمنظمات غير الحكومية بأن الأشخاص ذوي الاعاقة واجهوا مشاكل في الحصول على عمل، والحصول على التعليم، والوصول إلى الرعاية الصحية، والمعلومات، والاتصالات، والمباني، والنقل، والنظام القضائي، والخدمات الأخرى، خاصة في المناطق الريفية.

أفادت استطلاعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي أجريت في أبريل/نيسان ونوفمبر/تشرين الثاني 2020 أن أكثر من 85 بالمائة من الأسر الأكثر ضعفاً، ومن فيهم الأشخاص ذوي الاعاقة، يواجهون تحديات كبيرة في تلبية احتياجاتهم الأساسية. ووفقاً للتقرير، كان الأشخاص ذوي الاعاقة أكثر عرضة للقفر، وأقل احتمالاً للحصول على التعليم، وأكثر عرضة لمواجهة عوائق صحية طويلة الأجل.

يكلف القانون مديرية تصميم المباني الخاصة التابعة لوزارة الأشغال العامة بفرض تطبيق التدابير المتعلقة بتسهيل وصول المعاقين إلى المباني، والإشراف على إعادة تأهيل المباني القائمة لتنماشى مع قوانين البناء. وظلت معظم المباني التجارية المملوكة للقطاع الخاص والعام بدون إمكانية وصول المعوقين إليها، أو وصولهم بإمكانية محدودة. وكانت البنية التحتية للبلدية، مثل وسائل النقل العام، والشوارع والأرصفة وتقاطعات الطرق، غير متيسرة لهم بشكل واسع. واصل المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تنفيذ استراتيجية العشر سنوات بشأن إمكانية الوصول، وهي خطة لجعل المباني القائمة والمرافق العامة سهلة الوصول.

قدم مركز مكالمات الطوارئ الوطنية لمديرية الأمن العام 911 خدمات الطوارئ للمواطنين الذين يعانون من إعاقات سمعية ونطقية باستخدام لغة الإشارة عبر مكالمة فيديو مع ضباط مدربين تدريجياً خاصاً في الخدمة. وكان مترجمو مديرية الأمن العام متاحين أيضاً للمواطنين للاستعانة بهم عند التعامل مع المكاتب الحكومية دون وجود ممثل يمكنه التواصل بلغة الإشارة.

وقد عانى الأطفال ذوو الاعاقة من صعوبات فائقة في الوصول إلى التعليم الأولي والابتدائي الذي يكتفه الدستور. وأشار المركز الوطني لحقوق الإنسان إلى أن فصول المدارس لم تكن مجهزة بالكامل لوصول المعوقين وكان هناك عدد محدود من المعلمين المؤهلين لتعليم الأطفال ذووي الاعاقة. وأفاد المركز الوطني لحقوق الإنسان أن تعين المعلمين المؤهلين كان مقيداً منذ تفعيل قانون الدفاع في عام 2020، وفرض تعليق مؤقت (لم يزل ساري المفعول حتى نهاية العام) على التعيينات الجديدة وإعارة الموظفين في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات والهيئات الرسمية العامة. وأبلغت أسر الأطفال ذووي الاعاقة عن مزيدٍ من العوائق بسبب تدابير الوقاية من كوفيد-19.

أبلغ نشطاء حقوق الإنسان ووسائل الإعلام عن وقوع حالات اعتداء جسدي وجنسى على الأطفال والكبار من ذوي الاعاقة في المؤسسات ومرافق إعادة التأهيل وأماكن الرعاية الأخرى. وكانت بعض هذه المؤسسات تشغلها الحكومة. اعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول، أغلقت ثلاثة مراكز تديرها الحكومة إغلاقاً نهائياً، وتم تعليق ثلاثة مراكز لمدة شهرين على الأقل، ويرجع ذلك في الغالب إلى حوادث عنف الموظفين ضد المنتفعين. أجرت وزارة التنمية الاجتماعية عمليات تفتيش وزيارات مكثفة للتأكد من وجود سبل للانتصاف. في 7 مارس/آذار، شكلت الوزارة لجنة تحقيق مشتركة مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة إثر وفاة رجل يبلغ من العمر 45 عاماً في مأوى تديره الوزارة للأشخاص ذوي الاعاقة الذهنية. أغلق المأوى لمدة ثلاثة أشهر وتم نقل المنتفعين إلى منشأة أخرى؛ ولم يزل التحقيق جارياً حتى نهاية العام. نشرت الواقع الإخبارية مقطع فيديو ورد أن الكاميرات الأمنية التقاطه في المأوى، ظهر فيه بوضوح أن الموظفين يسيئون معاملة سكان المأوى ويعتدون عليهم. اتهم المدعى العام أحد الموظفين بالإهمال، وأوقفت الوزارة موظفاً آخر عن العمل إلى حين انتهاء التحقيق.

تلقي قسم الشكاوى في المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة 10 شكوى من سوء المعاملة. كان أربعة من بينها بشأن العنف الأسري وأحالـت إلى إدارة حماية الأسرة للتحقيق. أما بقية القضايا فكانت شكاوى ضد موظفين في مؤسسات عامة وخاصة.

الوصم الاجتماعي بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز

كان فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من الموضوعات المحمرة إلى حد كبير. وظل غياب الوعي العام مشكلة، لأن كثيراً من المواطنين يعتقدون بأن المرض يصيب حصرياً الأجانب ومجتمع الميم. وصم المجتمع الأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وأخفى هؤلاء الأفراد حالتهم الطبية إلى حد كبير. الأفراد

المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية ليسوا مؤهلين لمعاشات الاعاقة. واصلت الحكومة جهودها لتنقيف الجمهور عن المرض والتخلص من المواقف السلبية إزاء الأشخاص المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة أو الإيدز، لكنها واصلت أيضاً فحص كل الأجانب سنوياً للتحقق من عدم إصابتهم بفيروس نقص المناعة المكتسبة، وكذلك التهاب الكبد الوبائي من نوع ب، والزهري، والملاриا، والسل. وبحسب المنظمات غير الحكومية، فإن مراكز الاحتجاز وضعـت المحتجزين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في الحبس الانفرادي لمنعهم من الاختلاط بالمحتجزين الآخرين. كما قالت الحكومة بترحيل العمال المهاجرين واللاجئين الذين تم تشخيص إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية. طبقت وزارة الصحة سياسةً ترفض الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية لمن ينتظرون الترحيل. عوـل اللاجئون الفلسطينيون المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية كـمواطنـين أردنيـين وسمـح لهم بالبقاء فيـالبلـاد. وتم تـرحـيلـ اللاجـئـينـ من جـنسـياتـ آخـرىـ،ـ بـمـنـ فـيـهـمـ اللاـجـئـونـ السـورـيـونـ وـالـعـراـقـيـونـ،ـ إـماـ إـلـىـ بلدـانـ الأـصـلـيـةـ أوـ إـلـىـ بلدـانـ آخـرىـ.

أعمال العنف والتمييز والانتهاكات الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية وهوية النوع الاجتماعي

رغم أن السلوك الجنسي المثلي بالتراضي بين البالغين لا يُعدّ جريمة، إلا أن التمييز المجتمعي ضد أفراد مجتمع الميم كان سائداً. ووفقاً لمسؤول أمني، كان يُنظر إلى هذه العلاقات إلى حد كبير على أنها "غير مقبولة لدى المجتمع الأردني المحافظ". كان أفراد مجتمع الميم في كثير من الأحيان هدفاً للعنف وسوء المعاملة، بما في ذلك الاغتصاب، مع وجود القليل من سبل الانتصار القانونية ضد الجناة. كان الأفراد المتحولين جنسياً معرضين بشكل خاص لأعمال العنف والاعتداء الجنسي، ولم توفر لهم السلطات أي حماية قانونية. أفاد نشطاء محليون عن زيادة كبيرة في عدد حالات أفراد مجتمع الميم الذين يسعون للحصول على الدعم أو الإبلاغ عن العنف الأسري خلال عمليات الإغلاق المتعلقة بكورونا-19.

ولا يحظـرـ القانونـ التـميـزـ ضدـ الأـفـرادـ منـ مجـتمـعـ المـيمـ.ـ أـفـادـ قـادـةـ مجـتمـعـ المـيمـ أـنـ مـعـظـمـ أـفـرادـ المـجـتمـعـ أـبـقواـ مـيـولـهـمـ جـنـسـيـةـ أوـ هـوـيـتـهـمـ جـنـسـيـةـ طـيـ الكـتـمـانـ خـوـفـاـ مـنـ التـميـزـ المـجـتمـعـيـ أوـ الـحـكـومـيـ.ـ كـمـ أـفـادـ أـفـرادـ مجـتمـعـ المـيمـ بـتـرـدـدـهـمـ فـيـ اللـجوـءـ إـلـىـ النـظـامـ القـضـائـيـ خـوـفـاـ مـنـ أـنـ يـثـيرـ تـوجـهـهـمـ جـنـسـيـ أوـ هـوـيـتـهـمـ جـنـسـيـةـ ردـ فعلـ عـدائـيـ منـ الشـرـطةـ،ـ أوـ تـعرـضـهـمـ لـالـمحـابـاةـ ضـدـهـمـ فـيـ الـمـحاـكمـ،ـ أوـ تـعرـضـهـمـ أوـ عـائـلـاتـهـمـ لـلـازـدـراءـ العـامـ.ـ وـأـفـادـ بـعـضـ الـأـفـرادـ مـنـ مجـتمـعـ المـيمـ بـأـنـ السـلـطـاتـ اـسـتـجـابـتـ بـشـكـلـ منـاسـبـ لـالـبـلـاغـاتـ عـنـ الـجـرـائمـ فـيـ بـعـضـ الـحـالـاتـ.

اعتقلـتـ السـلـطـاتـ أـفـرادـاـ مـنـ مجـتمـعـ المـيمـ بـذـريـعـةـ اـنـتـهـاكـ النـظـامـ العـامـ أوـ أـنـظـمـةـ الـآـدـابـ العـامـةـ.ـ وـاجـهـ الـمـواـطـنـونـ منـ مجـتمـعـ المـيمـ اعتـقـالـاتـ إـدارـيـةـ أوـ تعـسـيفـيـةـ منـظـمـةـ،ـ وـمـضـايـقـاتـ شـمـلـتـ الـاستـجـوابـ غـيـرـ الرـسـميـ وـالـمـراـقبـةـ منـ قـبـلـ الـجـهـاتـ الـحـكـومـيـةـ.ـ أـغـلـقـتـ السـلـطـاتـ خـلـالـ الـعـامـ حـدـثـيـنـ عـلـىـ الـأـقـلـ مـرـتـبـيـنـ بـمـجـتمـعـ المـيمـ وـاعـتـقـلـتـ المـشـارـكـيـنـ بـمـوـجـبـ قـوـانـينـ الـآـدـابـ العـامـةـ.ـ خـطـطـ النـشـطـاءـ لـحـدـثـ اـفـتـراضـيـ فـيـ مـنـتـصـفـ يـونـيـوـ/ـحـزـيرـانـ لـمـنـاقـشـةـ حـقـوقـ أـفـرادـ مـجـتمـعـ المـيمـ.ـ أـعـلـنـ أـحـدـ أـعـضـاءـ الـبرـلـمانـ أـنـ الـحـدـثـ يـتـعـارـضـ مـعـ قـيمـ وـتـقـالـيدـ الـبـلـادـ،ـ

وأشار إلى الأشخاص من مجتمع الميم مستخدماً مصطلحات مهينة، وبنّه وزارة الداخلية، التي أغلقت الحدث الافتراضي لاحقاً. كما اعتقلت السلطات 14 شخصاً في يوليو/تموز خلال تجمع لمجتمع الميم في منزل خاص بعد مراقبة صفحاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي.

أكَدَّ أعضاء من مجتمع الميم أنهم يفتقرُون عموماً إلى مساحات آمنة، وذكروا أنهم مستهدَفون من الشرطة عند ترکِهم أيّاً من المساحات الفليلة المرتبطة بالمجتمع. في بوليو/تموز، أفادت منظمة غير حكومية أن الشرطة احتجزت 30 زائراً في مركز المنظمة غير الحكومية للاستباء في "عبادة الشيطان"، وهو تبرير يُستخدم أحياناً لمضايقة الأشخاص من مجتمع الميم، وفقاً لممثلي المنظمات غير الحكومية. زعمت السلطات في وقت لاحق أن المنظمة غير الحكومية أجرت "أنشطة عمومية لمجتمع الميم". أفرجت الشرطة عن 12 شخصاً خلال 24 ساعة من الحادث وأفرجت عن الـ 18 الباقين في غضون أيام. لم توجّه اتهامات رسمية لأي من الأفراد.

أفاد الأشخاص من مجتمع الميم بوجود تمييز في الإسكان والعمل والتعليم والحصول على الخدمات العامة. أبلغ الأفراد عن طردهم من وظائفهم أو حرمانهم من الفرص المهنية بسبب هويتهم الجنسية. تعرض البعض للابتزاز والتهديد بالطرد أو التجريد من الميراث أو التبرؤ من العائلة أو الاعتقال أو المحاكمة. وجد العديد من أفراد مجتمع الميم أنه من المستحيل العيش في البلاد بسبب هويتهم الجنسية وبالتالي غادروا البلاد أو كانوا في طريقهم للقيام بذلك. خشي الكثيرون على حياتهم أو التعرض للانتهاكات على أيدي أفراد الأسرة أو السلطات. يُسمح للوالدين عادةً بطلب "مذكرات" غير رسمية من الأجهزة الأمنية للأبناء، بمن فيهم الأبناء البالغين، لتعليق حركتهم داخل البلاد، أو منع سفرهم إلى الخارج، أو مطالبة السلطات بإعادتهم قسراً إلى حضانة الأسرة، حتى لو كان أفراد الأسرة قد هددوا حياة ذلك الشخص سابقاً. في الدوائر العالمية، سمحت سياسة "لا تسأل، لا تخبر" بشكل فضفاض لأفراد مجتمع الميم بالتواصل الاجتماعي بتكتُم. كان أعضاء مجتمع الميم من الطبقات العاملة المتمامية ومجتمعات اللاجئين أكثر عرضة لمضايقات الشرطة والاعتداء مع الإفلات من العقاب من أولئك المُنتمين إلى عائلات ذات صلات سياسية أو إلى قبائل كانت السلطات متربدة في مضايقتها.

قبلت ماً قليلاً نسبياً حالات من مجتمع الميم، وكانت المرافق والمنظمات غير الحكومية التي تخدم المجتمع تفتقر إلى التمويل والخدمات الكافية.

كانت المناقشة المفتوحة لأفراد مجتمع الميم وموضوعاته مثيرة للجدل بسبب الثقافة التقليدية عموماً بين جميع المواطنين، بغض النظر عن العقيدة. حظرت هيئة الإعلام الكتب وحجبت المواقع التي تتضمن محتوى مجتمع الميم. منعت اللوائح الحكومية المتعلقة بتسجيل المنظمات غير الحكومية والتمويل الأجنبي إلى حدٍ كبير مجموعات المجتمع المدني من العمل في الأنشطة ذات الصلة المتصرّفة بمجتمع الميم.

القسم 7. حقوق العمال

أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

ينص القانون على حق العمال في تشكيل النقابات والانضمام إليها، والقيام بضرائب قانونية، ولكن مع قيود كبيرة. ولا يوجد حق في التفاوض الجماعي، مع أن القانون يسمح بالاتفاقات الجماعية. يحدد القانون مجموعات محددة من العاملين في القطاعين العام والخاص ممن يمكنهم التنظيم. كما يحدد أيضاً 17 صناعة ومهنة يمكن إنشاء النقابات فيها. ويشترط القانون أن تنتهي هذه النقابات إلى 17 إلى الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن الذي تدعمه الحكومة، وهو الاتحاد الوحيد لنقابات العمال في البلاد. ويطلب إنشاء نقابة جديدة 50 عضواً مؤسساً على الأقل وموافقة وزارة العمل. يصرح القانون لهم إضافية بتكوين نقابات مهنية على أساس كل حالة على حدة.

لم تطبق الحكومة بشكل كامل القوانين السارية، والتي تناسب مع تلك الخاصة بالقوانين الأخرى المنطبقة على إنكار الحقوق المدنية، مثل التمييز. ولم تحترم الحكومة حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية. ولم تكن العديد من المنظمات العمالية مستقلة عن الحكومة، كما مارست الحكومة تأثيرها على سياسات وأنشطة النقابات. يجوز لوزارة العمل حل أي نقابة تعتبرها مخالفة لقانون العمل.

لم ترد تقارير معروفة عن تهديدات بالعنف ضد رؤساء النقابات، رغم أن الأجهزة الأمنية اعتقلت نشطاء عماليين وضغطت على قادة النقابات لامتناع عن النشاطات التي يتحدى مصالح الحكومة. وكانت الإضرابات تحصل في العادة من دون تبليغ مسبق أو تسجيل.

في ديسمبر/كانون الأول 2020، أصدرت محكمة صلح عمان قراراً بحل نقابة المعلمين وسجن أعضاء المجلس لمدة عام؛ أطلق سراحهم جميعاً بعد ذلك بكفالة بوقت قصير. انتمى جميع معلمي المدارس الحكومية إلى النقابة التي ضمت حوالي 140,000 عضواً.

بعد إغلاقها، اتهمت النقابة الحكومة بمواصلة الضغط القانوني والإداري على النشطاء. أحالت الحكومة إلى التقاعد قسراً أكثر من 120 معلماً منتسباً إلى النقابة في أعقاب حملة يوليو/تموز 2019، وفرضت تخفيضات على الرواتب والمزايا دون مبرر كتابي، وأعادت تكليف عشرات المعلمين إلى المناطق التعليمية البعيدة، وورد أن ذلك كان انتقاماً من أنشطة النقابات. أدانت منظمة التعليم الدولية والاتحاد الأمريكي للمعلمين والمركز الوطني لحقوق الإنسان ومنظمات أخرى معاملة السلطات للنشطاء النقابيين. في فبراير/شباط، أعربت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن قلقها بشأن أوامر منع النشر المفروضة على التغطية الإخبارية للنقابة، وشجعت الحكومة على الانخراط في حوار وتعزيز الحريات المدنية.

رغم استمرار تورّط أعضاء النقابة في عدة معارك قضائية معلقة، إلا أن النقابة وبعض الأعضاء حققوا بعض الانتصارات القانونية خلال العام. في 11 تموز/يوليو، قضت محكمة عمان الابتدائية بأن القائم بأعمال

رئيس النقابة السابق غير مذنب بنشر أخبار كاذبة وتصريحات تحريرية على وسائل التواصل الاجتماعي؛ وأيدت محكمة استئناف القرار في سبتمبر/أيلول. في 31 أكتوبر/تشرين الأول، رفضت محكمة استئناف في عمان حكماً أصدرته محكمة دنيا في مارس/آذار ساهم في دعوى الحكومة بحل نقابة المعلمين. لم يسترجع هذا الحكم الوضع القانوني للنقابة على الفور لأنه كان ينتظر قضيتين آخرتين ملقطتين اعتباراً من نوفمبر/تشرين الثاني.

عند نشوء النزاعات أثناء مفاوضات العمال، يشترط القانون أن يحاول ممثلو النقابات وأرباب العمل أولاً حل المشكلة عبر الوساطة غير الرسمية. إن استمرت المشكلة بدون حل، فيجب على النقابة أن تطلب وسيطاً تعينه وزارة العمل. ويتم تعين وسيط الوزارة في القضايا لمدة تصل إلى 21 يوماً. إذا فشلت الوساطة الأولية، تحال القضية إلى مجلس وساطة أعلى يتتألف من ممثل صاحب العمل، وممثل عن العمال، ورئيس يعينه وزير العمل. وإذا لم ينجح قرار المجلس، يحال النزاع إلى محكمة العمل مع لجنة من القضاة المعينين من الوزارة لمدة 21 يوماً.

يسمح القانون للعمال الأجانب بالانضمام إلى نقابات، ولكنه لا يسمح لهم بتشكيل نقابات أو إشغال أي منصب نقابي. ولم تسمح السلطات لموظفي الخدمة المدنية بتشكيل النقابات العمالية أو الانضمام إليها، أو أن يشاركو في التفاوض الجماعي. لم يتم إنشاء نقابة عمالية جديدة منذ عام 1976. ويحظر القانون التمييز المعادي للنقابات، كما يحمي العاملين من ردود فعل انتقامية من جانب أصحاب العمل بسبب انتسابهم إلى نقابة أو بسبب نشاطهم النقابي. لا ينص القانون صراحة على الحق في إعادة العمال الذين تم فصلهم من العمل بسبب وجهات نظر مناهضة للنقابة.

وتوجد حدود على حق الإضراب، منها ضرورة إبلاغ رب العمل قبل مدة لا تقل عن 14 يوماً. ويحظر الإضراب طالما بقي النزاع العمالـي رهن الوساطة أو التحكيم. كما يحظر القانون على الإدارة الفصل التعسفي للعمال المنخرطين في نشاط عمالـي أو تحكـيم، لكن الإنفاذ لم يكن متسقاً. وأفادت منظمات عمالـية أن بعض ممثلي الإدارات استخدموـا التهـيدات لتخويف العمال المـضرـيبـين. حتى أكتوبر/تشرين الأول، وقع 12 إضراباً عمالـياً خلال العام.

ودعمت الحكومة رواتب وأنشطة الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن وقامت بتدقيقها، كما رصدت انتخابات النقابات. ورفضت الحكومة الاعتراف بنقابات مستقلة تم تنظيمها خارج هيكل اتحاد النقابات الذي أقرته الحكومة. لم تجتمع الحكومة مع هذه النقابات، وتسبـب عدم الاعـتراف القانونـي بها في إعاـقة قدرتها على تحصـيل المستـحقـات والـحـصـول على مكان لـعقد الـاجـتمـاعـات وـغـير ذلك لـمعـالـجة شـوـاغـل الأـعـضـاء بشـأن مكان العملـ. كما أـبـلـغـت منـظـمـات العـملـ عن صـعـوبـة الحـصـول على اـعـتـراـف حـكـومـي بالـنـقـابـات في قـطـاعـات جـديـدة تـتـجاـوز الـ17 المـحدـدة في القانونـ، وـبـرـجـعـ ذـلـك جـزـئـياً إـلـى أنـ النـقـابـات الجـديـدة تـتـطلـب موـافـقة لـجـنة ثـلـاثـية يـتمـ فيها تمـثـيل الرـؤـسـاء النـقـابـيون الـ17 الحالـيونـ.

بعض العمال الأجانب الذين ترتبط تصاريح إقامتهم بعقود العمل، معرضون للانتقام من قبل أرباب العمل بسبب مشاركتهم في إضرابات أو اعتصامات. واعتبرت المشاركة في إضراب غير معترف به قانونياً بمثابة تغيب بدون إذن بموجب القانون. ويسمح القانون لأرباب العمل باعتبار عقود العمل لاغية إذا تغيب العامل عن عمله لأكثر من 10 أيام متتالية، شريطة قيام رب العمل بتقديم بلاغ خطير. أفادت منظمات حقوق العمال عن حالات رفض تجديد لعقود العمال الأجانب بسبب محاولات التنظيم في مكان العمل.

لاحظ المراقبون أن قانون العمل لم يضمن بشكل صريح حماية العمال النقابيين وغير النقابيين من الانتقام. وكان هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للعمال الأجانب في كل القطاعات، وكذلك للمواطنين العاملين كعمال يوميين في القطاع العام بعقود قصيرة الأجل.

وبشكل عام، قامت منظمات العمل غير الحكومية الرامية إلى تعزيز حقوق العمال بالتركيز على تعزيز حقوق العمال المهاجرين. لم تواجه المنظمات العمالية غير الحكومية قيوداً حكومية إضافية أو منفصلة عن تلك التي تمت مناقشتها في القسم 2. ب.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون بشكل عام العمل القسري، ولكن هناك استثناءات في الحالات المتعلقة بالطوارئ الوطنية وم مقابل أجر عادل. يسمح القانون بالعمل القسري في السجن كعقوبة. ولم تطبق الحكومة القانون بصورة فعالة. لم تكن العقوبات متناسبة مع تلك الخاصة بالجرائم الخطيرة المماثلة الأخرى، مثل الاختطاف.

وأشار ناشطون في مجال حقوق العمال أن مسؤولي إنفاذ القانون والمسؤولين القضائيين لم يحددوا بشكل متsons الضحايا أو يفتحوا تحقيقات جنائية في حالات العمل القسري (انظر القسم 6). قامت الحكومة بالتقنيات على مصانع الملابس، وهي مصدر توظيف كبير للعمالة الأجنبية، وحققت في ادعاءات العمل القسري. وقد حدث العمل القسري أو وقعت ظروف تشير إلى العمل القسري بين العمال المهاجرين في قطاعي العمل المنزلي والزراعة. كما سلط ناشطون الضوء على ضعف العمال الزراعيين بسبب الإشراف الحكومي الضئيل للغاية. كما حدد الناشطون 48,000 عاملًا منزليًا في الدولة (حتى أكتوبر/تشرين الأول)، والذين غالبيتهم من الأجانب، بأنهم معرضون بشكل خاص للاستغلال بسبب عدم كفاية الرقابة الحكومية، والعادات الاجتماعية التي بررت العمل القسري، وعزلة العاملين داخل منازل الأفراد. وذكر الناشطون كذلك الحالات التي تعرض فيها عمال خدمة المنازل للذين استخدمو هاتف صاحب العمل لتقديم شكوى إلى الخط الساخن لوزارة العمل إلى الانتقام عندما أعاد الخط الساخن المكالمة إلى أرباب عملهم. استمر تطبيق نظام الكفالة، وهو النظام الذي يكفل فيه أرباب العمل تأشيرات عمال المنازل. بموجب نظام الكفالة، لا يمكن لعمال المنازل تغيير صاحب العمل أو مغادرة البلاد دون إذن من صاحب العمل، مما يجعلهم عرضة لظروف العمل القسري.

أصدرت الحكومة في أكتوبر/تشرين الأول لوائح تطالب وكالات التوظيف بتأمين عاملات المنازل الوافدات بالرعاية الطبية وحوادث العمل. يخول القانون وزارة العمل بتصنيف مكاتب الاستقدام علناً بناءً على امتدادها لقانون العمل، وإغلاق وسحب ترخيص الوكالات متذرية التصنيف. ومنذ أغسطس/آب، أحالت الوزارة 22 وكالة توظيف وأحالـت 11 شـكوى تتعلق بخدمـة المنازل إلى وحدـة مكافحة الاتـجار بالـأشخاص التـابـعة لمـديـريـة الأمـنـ العامـ.. يـمـلكـ وزـيرـ العملـ سـلـطـةـ إـغـلاقـ مـكـاتـبـ الاستـقدـامـ ذاتـ المـخـالـفاتـ العـمـاليـةـ المتـعدـدةـ، بنـاءـ علىـ توـصـيـةـ مـفـتشـيـ الـوزـارـةـ.

حتى أكتوبر/تشرين الأول، أصدرت وزارة العمل 2,210 إنذاراً شفهياً وخطياً تتطلب إجراءات تصحيحية في أماكن العمل.

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع
<https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>.

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحظر القانون كافة أشكال عمل الأطفال. ويحظر القانون تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 16 عاماً، باستثناء المتدربين في الأعمال غير الشاقة. كما يحظر القانون على الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و18 عاماً العمل في وظائف خطيرة، ويقيّد عدد ساعات عمل أولئك الأطفال بست ساعات في اليوم فقط، ويحدد لهم فرص استراحة مدة كل منها ساعة كاملة لكل أربع ساعات عمل متتالية، ويحظر العمل بعد الساعة الثامنة مساءً، أو في الأعياد الوطنية والدينية، و عطلات نهاية الأسبوع.

ولم تطبق الحكومة القانون بصورة فعالة. لم تكن العقوبات متناسبة مع تلك الخاصة بالجرائم الخطيرة المماثلة الأخرى، مثل الاختطاف.

وفقاً لمنظمة غير حكومية محلية، يعمل الأطفال الأردنيون العاملون في ميكانيكا السيارات، والتنظيف، والأعمال المعدنية، والنحارة، والخياطة، بينما عمل الأطفال السوريون اللاجئون في الغالب في الزراعة والخدمات والصناعة. كما قام الأطفال ببيع البضائع في الشوارع والتسلو في المناطق الحضرية. وكانت لدى الحكومة قدرة محدودة على رصد الأطفال العاملين في القطاع غير النظامي مثل المصالح العائلية وفي القطاع الزراعي. تقدر المنظمات غير الحكومية أن عدد الأطفال العاملين الذين تقل أعمارهم عن 16 عاماً يبلغ حوالي 70,000 طفلاً. واصلت الحكومة سلسلة من الحملات التي بدأت في عام 2020 لمواصلة مكافحة التسول القسري للأطفال. على مدار العام، اعتقلت مديرية الأمن العام 12,484 فرداً، 45 بالمائة منهم من الأحداث. غالباً ما أرسِل الأطفال إلى مأوى لمدة شهر إلى ثلاثة أشهر، بعدها أعيدوا إلى منازلهم.

كانت وحدة عمالـةـ الأـطـفالـ التابعةـ لـوزـارـةـ الـعـملـ مـسـؤـولـةـ عنـ تنـسيـقـ الإـجـراءـاتـ الحـكـومـيـةـ بـعـمالـةـ الأـطـفالـ بالـتعاونـ معـ اللـجـنةـ الـوطـنـيـةـ الـمعـنـيـةـ بـعـمالـةـ الأـطـفالـ. وأـحالـتـ السـلـطـاتـ المـخـالـفاتـ الجـنـائيـةـ إلىـ

المحكمة الجزائية التي تنظر في قضايا العمل. وينص القانون على أن أرباب العمل الذين يوظفون طفلاً يقل عمره عن 16 عاماً يدفعون غرامة. إضافة لذلك، وفرت الحكومة المأوى والتعليم والخدمات المالية للأطفال المنخرطين في عمال الأطفال. واستمر الأطفال في المشاركة في أسوأ أشكال عمال الأطفال، من بينها العمل في الشوارع والمهام الخطرة في الزراعة.

وبحسب ما ورد، قام مفتشو العمل بمراقبة عمال الأطفال القانونية للذين تتراوح أعمارهم بين 16 و18 سنة، لإصدار المشورة والتوجيه، وتوفير ظروف عمل آمنة، والتعاون مع أرباب العمل لسماح للأطفال العاملين بالذهاب إلى المدرسة في الوقت ذاته. لدى وزارة العمل سياسة عدم التسامح مطلقاً مع عمال الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 16 عاماً والعمل الخطر للأطفال دون سن 18.

رغم تعاون وزارات العمل والتعليم والتنمية الاجتماعية مع المنظمات غير الحكومية الساعية إلى سحب الأطفال من أسوأ أشكال عمل الأطفال، إلا أن النشطاء شهدوا زيادة ملحوظة في عمال الأطفال بسبب الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن تدابير الحكومة بشأن كوفيد-19 وإغلاق المدارس. ولقد عمل الأطفال اللاجئون في القطاع غير الرسمي، وباعوا البضائع في الشوارع، وعملوا في القطاع الزراعي، وقاموا بالتسول في المناطق الحضرية.

يرجى أيضاً مراجعة تقرير وزارة العمل الأمريكية/استنتاجات حول أسوأ أشكال عمال الأطفال على الموقع <https://www.dol.gov/agencies/ilab/resources/reports/child-labor/findings>.

د. التمييز في العمالة والمهن

يحظر الدستور التمييز على أساس الدين، إلا أن قانون العمل لا يحظر ذلك صراحة. كما لا يحظر القانون التمييز فيما يتعلق بالتوظيف والمهن على أساس العرق أو الأصل القومي أو العمر أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو حالة فيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز أو وضع اللاجي وعديم الجنسية. لم يتضح ما إذا كانت العقوبات مفروضة على التمييز على أساس الجنس أو الإعاقة، أو ما إذا كانت هذه العقوبات تتناسب مع القوانين الأخرى الخاصة بالحقوق المدنية، مثل التدخل في الانتخابات.

ويطالب القانون الشركات الخاصة بتوظيف العمال ذوي الإعاقة، ويحظر على أصحاب العمل إفالتهم لمجرد الإعاقة، ويوجه أرباب العمل إلى جعل أماكن عملهم في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة. لكن المواطنين والمنظمات غير الحكومية أفادوا بأن الأشخاص ذوي الإعاقة واجهوا مشكلات في الحصول على عمل. في يوليو/تموز، دخلت لائحة التوظيف حيز التنفيذ، والتي وفرت بعض الحماية الوظيفية للأشخاص ذوي الإعاقة.

استمر بعض الأشخاص ذوي الإعاقة بمواجهة التمييز في التوظيف والوصول إلى مكان العمل، رغم اشتراط القانون أن يحتوي أي مكان عمل بأكثر من 50 موظفاً على 4 بالمائة أو أكثر من الأشخاص ذوي الإعاقة

ضمن القوى العاملة فيه. وبحسب وزارة العمل، فقد تم توقيع اتفاقيات مع شركات القطاع الخاص في يونيو/حزيران لضمان تنفيذ شرط الـ 4 بالمائة والسامح للوزارة بإجراء عمليات التفتيش. حتى أكتوبر/تشرين الأول، سجل 120 شخصاً من ذوي الإعاقة في منصة وزارة العمل لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة خلال العام لإخبارهم بتوفّر فرص العمل. إلا أن الوزارة افتقرت إلى القدرة على تحديث المنصة.

تم تمديد برنامج وزارة العمل ذي الثلاث سنوات والمعنون "التمكين الاقتصادي والمشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة"، والذي كان مقرراً أن ينتهي في عام 2020، حتى نهاية العام بسبب الجائحة. ومن خلال البرنامج، تم اعتماد 13 مدرباً لتدريب منظمات المجتمع المدني وشركات القطاعين الخاص والعام. وواصلت الوزارة تنفيذ برنامج لغة الإشارة وتوفير أجهزة الترجمة الفورية في جميع الإدارات التابعة لها. كما خصصت الوزارة تمويلاً لإدارة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما حدث تمييز في مجال التوظيف والأعمال المهنية فيما يتعلق بنوع الجنس والأصل العرقي والتوجه الجنسي (انظر القسم 6).

تركّز النساء العاملات إلى حد كبير في قطاعي الصحة والتعليم "المقبولين اجتماعياً" وشكّلن ما يقرب من 14 في المائة من القوة العاملة حتى مارس/آذار، وفقاً لدائرة الإحصاء. وبموجب القانون، يحدد وزير العمل الصناعات والأنشطة الاقتصادية المحظورة على المرأة، وكذلك الساعات التي يسمح لها بالعمل فيها. ويُحظر على النساء العمل في المحاجر وموقع البناء والبيئات الخطرة الأخرى، ولا يُسمح لهن بالعمل بين الساعة 7 مساءً والساعة 6 صباحاً ما عدا الفنادق والمسارح والمطاعم والمطارات ومكاتب السياحة والمستشفيات والعيادات وبعض صناعات النقل. وتحمّل النساء عموماً من العمل بين الساعة 10 مساءً و6 صباحاً.

استخدم وزير العمل السلطة التنظيمية في عام 2019 لتعليق القيود المهنية والقطاعية على العاملات الإناث، والتي استمرت طوال العام. ويكون العمل المنسائي للنساء محدوداً بـ 30 يوماً في السنة وبعد أقصاه 10 ساعات في اليوم. وهذه القيود تحدّ من المنافسة على الوظائف لصالح الرجال. ويخصص قانون الخدمة المدنية مزايا العمل، مثل بدل الأسرة وبدل غلاء المعيشة، على مستوى أعلى للرجال منها للنساء.

يحظر القانون التمييز في الأجور على أساس الجنس فقط ويشمل حماية لعقود العمل المرنّة وعقود الدوام الجزئي.

وأفاد مسؤولون نقابيون أن القطاعات التي توظف النساء في الغالب، مثل أعمال السكرتارية، كانت تدفع أجوراً أقل من الحد الأدنى الرسمي للأجور. وأفادت نساء كثيرات بأن الضغوط الاجتماعية التقليدية أقعدتهن عن السعي وراء مهنٍ احترافية، خاصة بعد الزواج. وبحسب دائرة الإحصاء، اعتباراً من الربع الثاني من

العام، بلغت نسبة البطالة بين النساء الحاصلات على درجة البكالوريوس 83.4 في المائة، مقابل 31.2 في المائة للرجال. وبلغ معدل بطالة الإناث 33.1 في المائة، مقابل 22.7 في المائة بين الذكور، وكان معدل البطالة الإجمالي 24.8 في المائة.

في عام 2019، رفعت وزارة العمل عدد المهن المغلقة أمام العمال الأجانب من 11 إلى 28، بهدف مُعلن وهو خلق فرص عمل في القطاع الخاص للشباب الأردني. شملت المهن المحجوزة للمواطنين العمل في المكاتب، ومُختصّي المبيعات، والكهربائيين، وحراس الأمن، ومصفي الشعر، وميكانيكي السيارات. وتضمن قرار إغلاق هذه المهن أمام العمال الأجانب رفض تصاريح العمال الجدد وعدم تجديد تصاريح العمالة الوافدة الممنوحة سابقاً في جميع المهن المغلقة.

وفقاً لوزارة العمل، كان المصريون يمثلون غالبية العمال الأجانب في البلاد وخضعوا لنظام الكفالة، الذي شمل الحاجة إلى تصريح رب العمل لمغادرة البلاد. وصدر الأردن عملاً من ذوي المهارات العالمية والمتعلمين، بينما استضاف مهاجرين غير مهرة لأداء وظائف منخفضة المستوى يتجنّبها مواطنه. وأفادت المنظمات غير الحكومية أن العمال الأجانب، بمن فيهم عمال الملابس والعامل الزراعيون وعمال المنازل، كانوا عرضة بشكل خاص للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتحرش الجنسي، والاعتداء الجنسي، والاعتداء اللفظي والجسدي في مكان العمل. وانتقد المحامون قانون التحرش في مكان العمل، قائلين إنه لم يفعل شيئاً لمحاسبة الجناة ولم يساعد الضحايا إلا من خلال السماح لهم بالاستقالة. لم يتمكن عمال المنازل والسورين من المشاركة في برامج الضمان الاجتماعي.

في 9 يونيو/حزيران، أعلنت وزارة الداخلية أن موافقتها لم تعد مطلوبة للعمال الوافدين الذين تم ترحيلهم سابقاً للحصول على تأشيرات جديدة لدخول البلاد. يمكن للعمال المهاجرين الراغبين في العودة بعد ترحيلهم بسبب مخالفات الإقامة أن يتقدّموا بطلب للحصول على تأشيرة بعد فترة انتظار مدتها ثلاثة سنوات.

وواجه بعض العمال المهاجرين تمييزاً في الأجور، والإسكان، وظروف العمل (انظر القسم 7.ج.). ظل سوق العمل غير الرسمي يمثل القطاع الأساسي لتوظيف اللاجئين. ولم يتمكن اللاجئون غير السوريين من الوصول إلى سوق العمل الرسمي. عمل اللاجئون السوريون في الغالب في القطاع غير الرسمي بسبب العدد المحدود لتصاريح العمل "المجانية" المتاحة، والتكلفة السنوية العالية لتصاريح العمل في المناطق التي لا يغطيها البرنامج المجاني، والقطاعات المحدودة التي سُمح للأجئين بالعمل فيها.

هـ. ظروف العمل المقبولة

القوانين المتعلقة بالأجور وساعات العمل: ينص القانون على حد وطني أدنى للأجور الشهرية وهو أعلى من خط الفقر الفردي. لم تكن العقوبات متناسبة مع العقوبات المفروضة على الجرائم المشابهة، مثل الاحتيال. أدت زيادة الحد الأدنى للأجور في يناير/كانون الثاني إلى استبعاد العمال المهاجرين.

يحدد القانون أسبوع العمل بـ 48 ساعة، ويشترط دفع أجور الوقت الإضافي على العمل للساعات التي تزيد عن ذلك الحد. وحيث أنه لم يوجد حد متقد عليه بشكل متبدل للعمل لساعات إضافية، قيل أن وزارة العمل سمحت للموظفين في بعض الصناعات، مثل قطاع الملابس، بالعمل لمدة تتراوح من 70 إلى 75 ساعة في الأسبوع، وأفاد المراقبون بأن العديد من العمال الأجانب قد طلبوا ساعات العمل الإضافية. أبلغت المنظمات غير الحكومية عن بعض حالات العمل الإضافي القسري. وكجزء من الاستجابة لجائحة كوفيد-19 عام 2020، أعلنت الحكومة عن سياسات للعمل عن بعد وخفض الأجور وتتعليق عمليات شركات القطاع الخاص. وتضمنت تلك السياسات السماح لأرباب العمل بخفض رواتب العمال بنسبة تصل إلى 50 في المائة في الحالات التي لا يمكن فيها الموظفون من الحضور إلى العمل. وحتى أغسطس/آب، تلقت وزارة العمل 13,651 شكوى من الموظفين بخصوص السياسات المصممة لتخفيف تأثير تدابير الصحة العامة الحكومية على أصحاب العمل.

يحق للموظفين أخذ يوم راحة في الأسبوع. ينص القانون على حق العامل في 14 يوماً من الإجازة المرضية مدفوعة الأجر و14 يوماً من الإجازة السنوية مدفوعة الأجر سنوياً، بزيادة تصل إلى 21 يوماً من الإجازة السنوية مدفوعة الأجر بعد خمس سنوات من الخدمة لدى الشركة ذاتها. كما تمنع العاملون بأيام عطل إضافية في الأعياد الوطنية والدينية التي تحددها الحكومة. يسمح القانون بساعات عمل إضافي إجبارية في ظروف محددة، مثل القيام بعملية الجرد السنوي وإغلاق الحسابات والتزييف لبيع سلع بأسعار مخفضة وتجنب خسارة بضائع كانت ستتعرض للضرر أو التلف، واستلام شحنات خاصة. وفي هذه الحالات، لا يجوز أن تتجاوز ساعات العمل 10 ساعات في اليوم، ويجب دفع أجر ساعات الوقت الإضافي، ولا يمكن أن تستمر فترة العمل الإضافي لأكثر من 30 يوماً.

السلامة والصحة المهنية: كانت معايير السلامة والصحة المهنية مناسبة للصناعات الرئيسية في البلاد، وكان أصحاب العمل مطالبين بالالتزام بجميع معايير الصحة والسلامة المهنية التي وضعتها الحكومة. ومع ذلك، كان الإنفاذ غير متسق. ويشترط القانون على أصحاب العمل حماية العاملين من الأخطار الناجمة عن طبيعة العمل أو أدوات العمل، وتوفير أية معدات حماية ضرورية، وتدريب العاملين على الأخطار وتدابير الوقاية، وتوفير الإسعاف الأولي حسب الحاجة، وحماية العاملين من الانفجارات أو الحرائق وذلك بتخزين المواد القابلة للاشتعال بالشكل المناسب. تقع مسؤولية تحديد المواقف غير الآمنة على عاتق خبراء السلامة والصحة المهنية بوزارة العمل وليس على العامل. يكفل القانون للعامل الحق في النأي بأنفسهم عن أماكن العمل الخطيرة دون تعريض عملهم للخطر.

وتكون وزارة العمل مسؤولة عن إنفاذ قوانين العمل وأوضاع العمل المقبولة. لم تطبق الحكومة بشكل فعال قوانين السلامة والصحة المهنية. ولم تتناسب العقوبات على المخالفات مع تلك المفروضة على جرائم مثل الإهمال. لم يحقق مفتشو العمل بانتظام في تقارير الانتهاكات العمالية أو غيرها من الانتهاكات بحق عمال المنازل في المساكن الخاصة، ولا يمكن للمفتشين دخول مسكنٍ خاص دون إذن المالك إلا بأمر من المحكمة.

ويمكن للموظفين رفع الشكاوى بخصوص انتهاكات القانون لدى وزارة العمل مباشرة، أو عن طريق منظمات مثل نقابتهم أو المركز الوطني لحقوق الإنسان. أفاد المركز الوطني لحقوق الإنسان أنه تلقى 12 شكوى تتعلق بالنزاعات العمالية حتى نوفمبر/تشرين الثاني. وفتحت الوزارة تحقيقاً في كل شكوى.

غالباً ما لم يتم الالتزام بالأجور والعمل لساعات إضافية والسلامة والمعايير الأخرى. وواجهه بعض العمال الأجانب أوضاع عمل خطيرة واستغلالية في عدة قطاعات. ولم تقم السلطات بتوفير حماية فعالة لكافة العاملين الذين حاولوا النأي بأنفسهم عن الأوضاع التي تهدد صحتهم وسلامتهم. وأفاد قادة نقابيون أن العاملات الأردنيات كن أكثر احتمالاً للتعرض لانتهاكات العمل من الرجال، بما في ذلك الأجور دون الحد الأدنى القانوني والتحرش في مكان العمل.

طلبت الحكومة من مصانع تصدير الملابس المشاركة في برنامج عمل أفضل (الأردن)، وهو مبادرة عالمية من منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية لتحسين معايير العمل. كانت جميع المصانع التي اشترطت عليها الحكومة المشاركة في برنامج عمل أفضل (الأردن) أعضاءً ناشطين في البرنامج. توسيع برنامج برنامج عمل أفضل (الأردن) خلال العام ليشمل مصانع التصدير في قطاعات البلاستيك والكيماويات والهندسة الصناعية.

كان العمال الأجانب في قطاع الملابس أكثر عرضة من المواطنين للعمل في ظروف خطرة أو غير عادلة. وذكر برنامج عمل أفضل (الأردن) أن بلاغات الإكراه على العمل انخفضت خلال العام. واستمرت مدبيونية عمال الملابس الأجانب لأطراف ثلاثة، وكذلك العمل الإضافي غير الطوعي أو المفرط. وفي حين أن القانون يحدد الحد الأدنى للأجور، تم استخدام جزء كبير من الحد الأدنى للأجور الشهرية للعمال الأجانب في صناعة الملابس لدفع أجور وكالات التوظيف مقابل الطعام والإقامة وسفر العمال من بلدانهم الأصلية. في يناير/كانون الثاني، أطلق برنامج عمل أفضل (الأردن) مبادرة لمدة عامين لتحسين الصحة العقلية لعمال المصانع في قطاع الملابس، وهي مسألة أثارتها المنظمات غير الحكومية خلال مناقشات اتفاقية المفاوضة الجماعية لعام 2019، وذلك من خلال تدريب مقدمي الخدمات الطبية وموظفي وزارة الصحة الذين يعالجون عمال المصانع.

القطاع غير الرسمي: لم تقم وزارة العمل بتفتيش ومراقبة جميع أماكن العمل باستمرار أو تطبيق جميع تدابير الحماية المنصوص عليها في قانون العمل للعمال المستضعفين، مثل عمال الخدمة المنزلية والعمال الزراعيين. وواجهت السلطات عوائق أمام تفتيش المساكن التي يعيش فيها عمال المنازل. وذكرت منظمات العمل أن العديد من العاملين لحسابهم الخاص في الزراعة والعمال المنزليين والطهارة والبستانيين، ومعظمهم من العمال الأجانب، لم يكونوا مسجلين للحصول على إعانات اجتماعية من مؤسسة الضمان الاجتماعي لأن الموظفين بأجر فقط هم من تم تسجيلهم تلقائياً، واقتصر التسجيل الاختياري على المواطنين. وواجهه عمال المنازل تمييزاً على أساس الجنسية في أجورهم. ورغم تعديل القانون في عام 2008 لتوسيع حقوق معينة لتشمل عمال المنازل والزراعة، تطلب القانون أن تكون كل مجموعة مغطاة بتشريعاتها.

في يونيو/حزيران 2020، أغلقت وزارة العمل مصنعي نسيج في بلدة الكرك بعد شكوى من سوء ظروف العمل وسوء معاملة الموظفين؛ حتى سبتمبر/أيلول، ظل المصنعين مغلقين بانتظار أحكام قضائية. تقاضى الموظفون الأردنيون البالغ عددهم 1,500 موظف في هذه المصانع رواتبهم من خلال برنامج الضمان الاجتماعي لتخفيف تأثير كوفيد-19 على القطاع الخاص، بينما انتظر 230 عاملاً من بورما ترحيلهم أو نقلهم إلى مصانع أخرى.

في 14 مارس/آذار، وافقت الحكومة على قانون جديد لتنظيم القطاع الزراعي، والحفاظ على حقوق العمال، والحماية من التمييز، وتغطية العمال بموجب قانون الضمان الاجتماعي. وللمرة الأولى، يمنح القانون أيضاً العمال الزراعيين الحق في رفع دعاوى قضائية وتقديم شكوى لمفتشي العمل، والوصول إلى المحاكم، والإعفاء من رسوم تصاريح العمل أو الإقامة. قالت المنظمات غير الحكومية المحلية إن اللائحة لم ترق إلى مستوى التوقعات، لا سيما لعدم تناولها تصاريح العمل للعمال المهاجرين، الذين يشكلون معظم القوى العاملة في القطاع. وانتقدت منظمات غير حكومية أخرى عدم وجود أحكام بشأن إجازة الأمومة ورعاية الأطفال والتأمين الصحي المتساوي للعاملات في القطاع غير الرسمي. لا يلزم القانون المزارع التي بها ثلاثة عمال أو أقل لتسجيل الموظفين في الضمان الاجتماعي.

وورد أن أصحاب العمل عرّضوا بعض العاملين في القطاع الزراعي، وغالبيتهم من المصريين، لظروف استغلالية. ووفقاً لمنظمة غير حكومية محلية، تلقى العمال الزراعيون في الغالب أقل من الحد الأدنى للأجور. وقام بعض أرباب العمل في القطاع الزراعي باحتجاز جوازات سفر. كما كان العمال المهاجرون المصريون عرضة للاستغلال في صناعة البناء، حيث يدفع أصحاب العمل عادة للعمال المهاجرين أقل من الحد الأدنى للأجور ويفشلون في الالتزام بمعايير الصحة والسلامة المهنية.

واجهت عاملات المنازل في كثير من الأحيان ظروف عمل غير مقبولة، حيث عملن لساعات طويلة دون إجازات أو أيام إجازة خلال الأسبوع ولم تُدفع أجورهن في الوقت المحدد. أفادت المنظمات غير الحكومية أن أرباب العمل صادروا بانتظام جوازات السفر وغيرها من الوثائق. وفي حين يمكن لعمال المنازل التقدم شخصياً بشكوى إلى مديرية العاملين في المنازل التابعة لوزارة العمل، أو إلى مديرية الأمن العام، اشتكت الكثير من عمال المنازل من عدم متابعة قضياتهم. تدير وحدة مكافحة الاتجار بالأشخاص خطأ ساخناً على مدار 24 ساعة، مع إمكانات ترجمة محدودة. من ينair/كانون الثاني إلى أغسطs/آب، أحالت وزارة العمل 29 حالة إلى وحدة مكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وتم وضع 104 عامل في المأوي.

وأفاد حقوقيون أن عمال المنازل المهاجرين الذين طلبوا مساعدة الحكومة أو تقدموا بمزاعم ضد أرباب عملهم كثيراً ما واجهوا دعاوى مضادة من جانب أرباب العمل بارتكابهم سلوكاً جنائياً. ويمكن لأصحاب العمل تقديم شكوى جنائية أو إشعارات طيران إلى أقسام الشرطة ضد عمال المنازل. وتنازلت السلطات عن غرامات إطالة البقاء بعد انتهاء فترة الهجرة للعمال الذين تم ترحيلهم بسبب مزاعم جنائية أو تصاريح عمل منتهية الصلاحية. وبحسب ما ورد، سعت معظم عاملات المنازل الهاجرات إلى الفرار هرباً من ظروف

تشير إلى العمل القسري أو الإساءة، شملت عدم دفع الأجر، وبدرجة أقل، الإساءة الجنسية أو الجنسية. ويلزم القانون أرباب العمل تحمل مسؤولية تجديد تصاريح إقامة العاملين لديهم بالإضافة إلى تصاريح العمل لكنهم غالباً ما أغفلوا القيام بذلك بالنسبة لعمال المنازل. أفادت المنظمات غير الحكومية أن السلطات احتجزت إدارياً عاملات منازل وعملاً مهاجرين آخرين ولم تبلغهم بحقوقهم أو بأسباب احتجازهم. استغرقت الإجراءات القانونية للعمال المهاجرين سنوات، وكانت خدمات الترجمة في حدتها الأدنى.

تأثر العمال المهاجرون بشكل غير مناسب باستجابة الحكومة لكوفيد-19. أصيّب عمال المصانع بالفيروس بمعدلات أعلى بسبب ضعف معايير الصحة والسلامة والاكتماظ، لا سيما بين العاملين في المصانع في الضليل والعقبة. استبعد العمال المهاجرون من البرامج الحكومية لتعويض آثار الجائحة. كما كان العمال المهاجرون عرضة لخطاب الكراهية والصور النمطية السلبية في وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية والاجتماعية. اعتباراً من سبتمبر/أيلول، تلقت منصة "حماية" على الإنترنت 85,000 شكوى بشأن تأخر الأجر وإنها الوظائف، وهي منصة أطلقتها الحكومة في عام 2020 لمساعدة العمال الأجانب في مواجهة الصعوبات المتعلقة بالجائحة. وتأثرت المصانع المتوسطة والصغيرة بالجائحة بشكل خاص، إذ لم يتمكن البعض من الوفاء بالتزاماتهم تجاه الموظفين، وألغى بعضهم العقود وأغلقوا مهاجع العمال. واصرت الحكومة تعاونها مع السفارات الأجنبية للتنازل عن رسوم الإقامة خارج المدة القانونية لعمال المنازل المهاجرين الذين يرغبون في العودة إلى بلدانهم بعد الإقامة مدة عamins في البلد، وهي السياسة المعتمدة التي خفضت إلى حد كبير عدد عمال المنازل الذي تقطعت بهم السبل في مأوي سفاراتهم.

واستجابة للشكوى، بدأت وزارة العمل في معالجة ظروف سكن العمال الوافدين في مايو/أيار. أجرى المسؤولون عمليات تفتيش، وأبلغوا وزارة العدل عن المهاجع غير المرخصة، ونسقوا مع برنامج عمل أفضل (الأردن) لتجديد المهاجع.

وظل سوق العمل غير الرسمي يمثل القطاع الأساسي لتوظيف اللاجئين. يعمل اللاجئون السوريون في الغالب في القطاع غير الرسمي بسبب العدد المحدود لتصاريح العمل "المجانية" المتاحة، والتكلفة السنوية العالية لتصاريح العمل في المناطق التي لا يغطيها البرنامج المجاني، والقطاعات المحددة التي يُسمح للاجئين بالعمل فيها.